المداوي

لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي

تأليف

الحافظ أبي الفيض أحمد بن محمد
ابن الصديق الغماري الحسني
المتوفى ١٣٨٠ هـ

الجزء الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٩٦/٢٨٩١
الترقيم الدولى
977-5235-03-0
بتاريخ ٣/٢/١٩٩٦

الطبعة الأولى

"من أراد صناعة الحديث فعليه بالمداوي"

عبد الله بن الصديق

المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه هى الطبعة الشرعية الوحيدة
لكتاب « المداوى » علماً بأن الحقوق
مملوكة بالكامل لدار الكتبى وحدها
وكل من يتجرأ على طبع الكتاب
سوف يتابع قضائياً

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد،

ففي المدة التي كنت فيها ملازماً لشيخنا العلامة عبد اللّه بن الصديق بطنجة أثناء التحاقي بالقرويين، كنت حريصاً على حضور درس فضيلته المقام بعد صلاة الصبح والذي كان يتناول فيه كتاب «نيل الأوطار» شرحاً وتعليقاً وتحقيقاً على مدى مايقرب من عشر سنين[1].

وكان فضيلته في أثناء الدرس كثيراً ما يلوح بذكر كتاب «المداوي» لشقيقه أبي الفيض الحافظ أحمد بن الصديق، فيثني عليه ويطريه ذاكراً أنه من أجود ما ألف في بابه، وأن من أراد صناعة الحديث فعليه بلبابه.

ثم اتفق أن يسر اللّه وأنشئت داراً للنشر بالقاهرة أثناء فترة إقامتي بطنجة عام (١٤١٠هـ) وتشرفت بطبع بعض الرسائل العلمية لشيخنا عبد اللّه بن الصديق.

(١) وكانت دروس نيل الأوطار كأنها روضة من رياض الجنة يسودها التؤدة والسكينة خاصة في تلك الساعة المباركة.

فكان الأخ الفاضل مصطفى البقالي يقوم بسرد أحاديث الباب جملة واحدة، ثم يتناولها الشيخ بالشروح والتعليقات والكلام على مذاهب العلماء في المسألة، فلا يترك شاردة ولا واردة إلا ذكرها، ثم يقوم أحد الطلبة بسرد كلام الشوكاني في الباب، وكلما كان موضع للتعليق استوقفه الشيخ معلقاً أو مصححاً لما تحرَّف من النسخ المطبوعة.

وكان الشيخ شديد الاهتمام بشأن كتاب «المداوي»، يسعى السعي الحثيث لكي يطبع الكتاب ويظهر إلى حيز الوجود، ولما عرض الأمر علي في أول نشأة الدار كنت أعتذر له بكبر حجم الكتاب واحتياجه لكثير من النفقة لكي يظهر في الصورة المشرفة اللائقة بموضوعه.

وألحَّ علي الشيخ في الطلب عن طريق غير مباشر -من خلال الأخ الفاضل محسن خلاف- ثم عن طريق مباشر من خلال رسالة أرسلها لي يحثني فيها على بذل الجهد لإتمام هذا العمل.

ولما يسر اللَّه الأمر وتهيأت الفرصة لتلبية رغبته شرعت في الإعداد لنسخ الكتاب وكنت لم أزل في مرحلة الطلب بالقرويين.

غير أن الشيخ وافته المنية قبل إتمام هذا العمل ورؤيته إياه وكان ذلك في شعبان عام (١٤١٣هـ)، فلم يمنعني ذلك عن إتمام مابدأت، فاتصلت بشيخنا الأستاذ الدكتور المحقق/ إبراهيم بن الصديق وعرضت عليه الأمر وما كان من رغبة الشيخ عبد اللَّه الملحة في طبع الكتاب، فأيدني إلى ما عزمت عليه وكنت قد انتهيت حينئذ من أكثر من ثلثي الكتاب.

إلى أن ظهر ما يكدر الصفو ممن يدَّعي الحقوق معنا، حيث جاء بورقة كاد يطير بها فرحا، وأبرق وأرعد وهدد وتوعد، ومن خلفه جماعة الخائنين يهولون له الأمر ويعظمونه، مستغلين في كل ذلك شوائب كانت تشوب العلاقة بيني وبين فضيلة العلامة المحدث/ عبد العزيز بن الصديق (أحد ورثة المؤلف) منعتني من الاتصال المباشر به، فاعتمدت على الواسطة التي لم تأت بخبر.

ولم أعبأ بتهديداته ولم ألتفت لإرجافاته، فما زاده ذلك إلا خوفاً وهلعاً فسعى إلى كل طريق غير مشروع ليحول بيني وبين ماعزمت عليه، وما قصر في إلحاق الإذاية بنا بطرق ساذجة عاف عليها الزمن، يستحي من فعلها صغار الذراري، وكأنني لست بمسلم وليس لي حرمة المسلمين[١] .

ولكن اللَّه عامله بخلاف مقصوده، وتم العمل على أحسن وجه ولِلَّه الحمد على ما أنعم وأسبغ.

وبعد، فإن جميع حقوق طبع كتاب «المداوي» ثابتة لدار الكتبي بموجب الإذن العام الممنوح لنا من قبل فضيلة الشيخ/ عبد اللَّه بن الصديق، وبموجب العقد المبرم مع ورثة الحافظ أحمد بن الصديق.

وما كنت أحب الخوض في هذا لولا أن تأكد لي رغبة من رغب في شن الحرب، وما اعتدينا ولكن الظالم اعتدى، وإنا لِلَّه وإنا إليه راجعون. .

مصطفى صبري

---

(١) والعجب من مرتزقة اليوم كيف ساغ لهم التمحل في العلم الشريف غرض نشره، وهم غاية مقصودهم جمع المال بأي وسيلة كانت، يتحيلون في ذلك الحيل ويسلكون كل مسلك مشروع وغير مشروع، ويكيدون المكائد، ويتناحرون، و . . . و . . . و . . . فأي شرف في ذلك؟! خيب اللَّه سوقهم جميعاً، فهم أصدق مثال لحديث رسول اللَّه ﷺ : «تعس عبد الدينار وعبد الدرهم وعبد الخميصة، تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش».

مقدمة في علم العلل
بقلم الشيخ المحدث حسين بن محسن
الأنصاري اليماني أدام الله بركاته(١)
مسماه
البَيَان المكمِّل في تحقيق الشاَذ والمُعلَّل(٢)

(١) هو الشيخ المحدث الفقيه حسين بن محسن الأنصاري السعدي الخزرجي اليماني، من أهل الحديدة، ولد عام (١٢٢٥هـ - ١٨١٠م)، تولى القضاء ببندر اللحية مدة، ورحل إلى الهند، فصحب محمد صديق حسن خان، وتردد بين الهند واليمن يجلب نفائس المخطوطات إلى الهند، ومات في بومبي (١٣٢٧هـ - ١٩٠٩م).

مؤلفاته:

- التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية.
- البيان المكمل في تحقيق الشاذ والمعلل. رسالة كتبها سنة ١٣٠٦هـ.
- ونور العينين من فتاوي الشيخ حسين.
- والقول الحسن المتيمن في ندب المصافحة باليد اليمنى. رسالة صغيرة.

(٢) هذه الرسالة كانت من الملحقات التي طبعت في آخر سنن الدارقطني التي طبعت بالهند مع التعليق المغني لأبي الطيب محمد المدعو شمس الحق العظيم أبادي، وكان ذلك في شهر جمادي الأولى من سنة ألف وثلاثمائة وعشر من هجرة المصطفى ﷺ، وهذه الطبعة محفوظة بدار الكتب المصرية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغرِّ الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإنه ورد على الحقير أسير القصور والتقصير سؤال من بعض الفضلاء[1] والأعزة الكملاء، عن الفرق بين الحديث الشاذ والمعلل، وبين فاحش الغلط وفاحش الغفلة وسيء الحفظ.

وقد أحسن السائل الظنَّ بالحقير، فأسعفته بمطلوبه تحقيقا لظنه ومرغوبه، وإن كنت لست أهلا لذلك ولا ممن يخوض في تلك المسالك، ولكني كما قال الشاعر:

ولكن البلاد إذا اقشعرت
وصوح نبتها رعى الهشيم[2]

ورجاء دعوة صالحة أنتفع بها في الدنيا والآخرة، فأقول وبالله التوفيق وبيده أزمة التحقيق:

قال العلامة الشيخ عمر البيقوني في منظومته في مصطلح الحديث:

ومـا يُخَالِفُ ثِقَةٌ فيه الملا
فالشَّاذُّ والمقْلوبُ قِسْمانِ تَلا

(١) المراد به الفاضل أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي، نص ما كتبه المؤلف رحمه الله على الحاشية اليسرى.

(٢) (صوح): بالصاد المهملة صوح النبات إذا يبس وتشقق «مجمع البحار» وفيه أيضا: والهشيم من النبات اليابس المنكسر، نص ما كتبه المؤلف على الحاشية.

قال الشارح العلامة محمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي رحمه الله:

(وما يخالف ثقة فيه) بزيادة أو نقص في السند أو في المتن، (الملا) بالإسكان للوزن أو لنية الوقف، أي: الجماعة الثقات فيما رووه وتعذر الجمع بينهما، فالشاذ كما قاله الشافعي وجماعة من أهل الحجاز، وهو المعتمد، كما صرح به في شرح النخبة، لأن العدد أولى بالحفظ من الواحد، وعليه فما خالف الثقة فيه الواحد الأحفظ شاذ، وفي كلام ابن الصلاح وغيره ما يفهمه اهـ.

قال العلامة الشيخ عطية الأجهوري في حاشية على هذا الشرح:

قوله: لأن العدد أولى بالحفظ... إلخ ظاهره أنه علة لمحذوف، أي: فهو غير مقبول لأن العدد... إلخ.

وقوله: فعليه... إلخ أي: على هذا التعليل، أي: ويؤخذ من هذا التعليل أن من خالف... إلخ.

ووجه الأخذ من هذا التعليل أنه إنما حكم على مخالفة الجماعة بالشذوذ لكون الجماعة أحفظ منه، فيفيد أن المدار على الحفظ، فحينئذ من خالف من هو أحفظ منه يعد شاذا، انتهى المقصود نقله من كلام الشيخ عطية الأجهوري رحمه الله تعالى.

* * *

مثال الشذوذ في السند

ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس: «أن رجلا توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه...» الحديث، فإن حماد بن زيد رواه عن عمرو عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس. لكن

تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة، فحماد مع كونه من أهل العدالة والضبط، رجح أبو حاتم رواية من هو أكثر عددا منه.

ومثاله في المتن

يوم عرفة في حديث: «أيام التشريق أيام أكل وشرب»، فإنه من جميع طرقه بدونها، وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر، فحديث موسى شاذ، لكن صححه ابن حبان والحاكم، وقال: إنه على شرط مسلم، والترمذي: إنه حسن صحيح، ولعله لأنها زيادة ثقة غير منافية، انتهى كلام الزرقاني.

قال الشيخ عطية الأجهوري: أي لأنه يحملُ ذلك على من كان واقفا بعرفة للحج، فلا تكون منافية.

وقد يقال: لا حاجة لهذا الحمل على هذا لأنها غير منافية للحديث الذي ذكرت فيه، انتهى.

وقال الحاكم: الشاذ ما انفرد به ثقة وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة، فقيد بالثقة دون المخالفة، وذكر أنه يغاير المعلل من حيث إن المعللَ وُقِفَ فيه على علته الدالة على جهة الوهم، والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك، انتهى كلام الزرقاني في الشرح.

قال الشيخ عطية الأجهوري: قوله: (ما انفرد به ثقة)، أي: خالف أم لا، فليكن هذا القول أعم من الأول.

وقوله: (من حيث إن المعلل وُقف فيه على علته الدالة على جهة

الوهم)، أي: من إدخال حديث في حديث أو أصل مرسل أو نحو ذلك كما سيأتي، قاله السخاوي.

وقوله: (والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك)، أي: لم يوقف على العلة الدالة على جهة الوهم، أي: بل عرف أن به علة، ولكن لم يوقف على بيانها، والحاصل أن المنفي: الوقوف على عينها، ولذلك قال البقاعي: أسقط الحاكم قيداً لابد منه، وهو أنه قال: وينقدح في نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك.

والحاصل أن الشاذ لا يغاير المعلل إلا من هذه الجهة: وهي كونه لم يُطَّلَع على علته، وأما الرَدُّ: فهما مشتركان فيه، قال الطوخي: ويوضحه قوله: (والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك)، أي: كالمعلل، ويعني: بل وقف على علته حدسا، انتهى كلام الشيخ عطية الأجهوري.

ثم قال الزرقاني: وقال الخليلي: الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد ثقة أو غير ثقة، خالف أم لا، فما انفرد به الثقة يتوقف فيه ولا يحتج به، لكنه يصلح أن يكون شاهدا، وما انفرد به غير الثقة متروك.

وردَّ ما قالاه ابن الصلاح بأفراد الثقات الصحيحة كحديث: «إن النبيﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته»، فإنه لم يصح إلا من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر مع أنه في الصحيحين، وكحديث: «إن النبيﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر»، فإن مالكا تفرد به عن الزهري عن أنس مع أنه في الصحيحين أيضا، قال: وفي غرائب الصحيح أشباهٌ لذلك كثيرة، ويقول مسلم في باب الأيمان

والنذور من صحيحه: روى الزهري نحو تسعين حديثا عن النبي ﷺ لا يشاركه فيها أحد بأسانيد جياد.

وقد تعقبه العراقي في مثاله الثاني في نكتـه على ابن الصلاح فعد ستة عـشر نفـسا تابعـوا مالكا عـن الزهري، وذكر أن يزيد الرقـاشي تابع الزهري عن أنس في فوائد أبي الحسين الموصلي، وأن أنسا تابعه سعد ابن أبي وقـاص وأبو برزة الأسلمي عند الدارقـطني، وعلي بن أنجب البـغدادي في المشـيخـة لأبي محـمـد الجوهري، وسـعيـد بن يربوع والسائب بن يزيد في مستدرك الحاكم، فـقد حصلت المتابعة لمالك في شيخه وشيخ شيخه، ثم اختار ابن الصلاح استخراجا من كلام الأئمة فيما لم يخالف فيه الثقة غيره، وإنما أتى بشيء انفرد به: أن الراوي إذا قرب من ضبط تام ففرده حـسن كحديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيـه عن عائشـة قالت: «كـان رسول الله ﷺ إذا خـرج من الخلاء قال: غفرانك»، فقد قال فـيه الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا من حـديث إسرائيل عن يوسف عن أبيـه، وإذا بلغ الضبط الـتام ففـرده صحـيح كحديث النـهي عن بيع الولاء وهبتـه، وإن بَعُدَ عن الضبط فشاذ، قال: فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان:

أحدهما: الحديث الفرد المخالف وهو ما عرفه الشافعي.

والثاني: الفرد الذي ليس في رواته من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبه التـفرد والشذوذ من النكارة والضعف، انتـهى كلام الزرقاني في شرحه على منظومة الشيخ محمد البيقوني رحمه الله تعالى.

قال العلامة الشيخ عطية الأجهوري في حاشيته على الشرح المذكور:

وملخص الأقوال أن الشافعي قيد بقيدين: الثقة والمخالفة، والحاكم قيد بالثقة فقط على ما قاله الشيخ، والخليلي لم يقيد بشيء منهما.

وقوله: (فما انفرد به الثقة يتوقف فيه ولا يحتج به)، أي: مما لم يخالف، وأما إذا خالف الثقات أو من هو أحفظ منه، فحاله معلوم.

وقوله: (فما انفرد به الثقة يتوقف فيه...) إلخ، هذا إنما يأتي على كلام الحاكم والخليلي.

وقوله: (وما انفرد به غير الثقة متروك)، أي: احتجاجا واستشهادا.

وقوله: (ورد ما قالاه ابن الصلاح)، أي رد ابن الصلاح ما قاله الحاكم والخليلي، أي: لأن الصحيح قد تقدم أن من جملة تعريفه ألاَّ يكون شاذا، فالشاذ لا يكون صحيحا، ومتى لم تشترط المخالفة ورد علينا ما في الصحيح من الأحاديث الغريبة فيقتضي عدم صحتها أو التوقف فيها كما قال الخليلي: وما كان عن ثقة فيتوقف فيه ولا يحتج به، وقد حصل الاتفاق على الحكم بصحة ما في الصحيحين غير المستثنى، فتكون صحيحة غير صحيحة أو معمولا بها متوقفا فيها، وذلك محال وهو لازم للخليلي.

وأما الحاكم فبعد علمك بالقيد الذي قاله تعلم أنه لا يرد عليه ذلك، لأن ما في الصحيح من ذلك مما مثل به الشيخ وما شاكله لم يقع في

قلب أحد من النقاد ضعفه.

قلت: والظاهر أن كلام الخليلي مقيد بما قيد به الحاكم أو نحو ذلك وإلا كان كلامه ساقطا، لأنه لم يذكر فيمن اشترط العدد في الصحيح، انتهى، قاله الطوخي.

وقوله: (بأفراد الثقات) بفتح الهمزة جمع فرد.

وقوله: (وبقول مسلم) معطوف على قوله: (بأفراد الثقات الصحيحة) أي: ورد ما قاله الحاكم والخليلي ابن الصلاح بقول مسلم... إلخ.

وقوله: (في باب الأيمان والنذور) بفتح الهمزة جمع يمين.

وقوله: (نحو تسعين) بتقديم المثناة الفوقية على السين، وأشار بقوله: (نحو) إلى أن الواقع من مسلم إنما هو روي الزهري نحو تسعين، ولا يخفى أن (نحو) تحتمل النقص والزيادة.

وقوله: (وعلي بن أنجب البغدادي في المشيخة... إلخ) بالجر معطوف على الدارقطني، أي: تابع أنسا هذان الصحابيان عند هذين المحدثين، والمشيخة اسم كتاب يذكر فيه التلميذ شيوخ شيخه، أي: فشيخ علي ابن أنجب البغدادي هو أبو محمد الجوهري، أي: فذكر علي بن أنجب في الكتاب شيوخ شيخه المذكور.

وأما سعيد بن يربوع والسائب بن يزيد فمعطوفان على سعد بن أبي وقاص، فجملة المتابعين لأنس من الصحابة أربعة.

وقوله: (استخراجا من كلام الأئمة)، السين والتاء للتأكيد وهو تمييز، أي: من جهة الإخراج من كلام الأئمة.

وقوله: (فيما لم يخالف) متعلق (باختار).

وقوله: (إن الراوي... إلخ)، مفعول اختار كما يعلم ذلك من متن الألفية.

وقوله: (فيما لم يخالف)، أي: في الحديث الذي لم يخالف.

وقوله: (إنما أتى بشيء انفرد به)، دفع به ما يوهم أن الذي ذهب إليه أعم من أنه يوافق فيه غيره أو لا، لأن قوله: (فيما لم يخالف) نفى صادق بموافقته للغير وانفراده، والمراد الانفراد، فيكون قوله: (وإنما) تخصيص لهذا المقام وقصر له على إحدى الصورتين.

وقوله: (إذا قرب من ضبط تام فهو حسن) غرضه أن الحديث الفرد إذا قرب رواته من الضبط التام فهو حسن، وبهذا يلتئم مع قوله: (فيما لم يخالف) وما يأتي على منواله.

وقيد الشارح الضبط بالتام إشارة إلى أن الحسن لابد فيه من أصل الضبط.

وقوله: (فقد قال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل... إلخ)، تعليل لقوله: (غريب) أو قصد به إفادة التعيين التي لم تعلم من قوله: (غريب).

وقوله: (قسمان: أحدهما الحديث الفرد المخَالَفْ) بفتح اللام، أي:

المخالف فيه، أو بالكسر أي: المخالِف لما رواه الثقات.

وقوله: (الذي ليس في رواته من الثقة والضبط)، أي: التوثق، فعطف الضبط عليه تفسير، وهو بيان لما تقدم عليها، وحاصله أن التفرد في ذاته يوجب ضعفا ونكارة، ويجبر هذا الضبط والتوثق، فإن كان تاما فالحديث صحيح، وإن كان مسمى الضبط، فالحديث حسن، وعند عدم الأمرين يكون الحديث ضعيفا، انتهى كلام الشيخ عطية الأجهوري رحمه الله، وإنما ذكرناه برمته تحصيلا لتمام الفائدة.

وقال العلامة المجد صاحب القاموس في منظومته في أصول الحديث:

ثم الذي ينعت بالشذوذ
كل حديث مفرد مجذوذ
خالف فيه الناس ما رواه
لأن روى ما لا يروى سواه

قال السيد العلامة نفيس الدين وخاتمة المحدثين سليمان بن يحيى ابن عمر بن مقبول الأهدل في شرحه المسمى بالمنهل الروي شرح منظومة المصطلح في الحديث النبوي ما لفظه:

الشاذ لغة: المنفرد، يقال: شذ يشُذ بضم الشين وفتحها شذوذا، إذا انفرد، وأما اصطلاحا ففيه اختلاف كثير، ومقتضى ما ذكره الناظم الإشارة إلى قولين:

القول الأول: ما ذهب إليه الشافعي وجماعة من أهل الحجاز: أنه ما رواه الثقة مخالفا لرواية الناس، أي: الثقات، وإن كانوا دونه في الحفظ والإتقان، وذلك لأن العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد، وألحق ابن الصلاح بالثقات الثقة الأحفظ، وسواء كانت المخالفة بزيادة أو نقص في سند أو متن، إن كانت بحيث لا يمكن الجمع بين الطرفين فيهما مع اتحاد المروي، انتهى.

أو هو ما ليس له إلا سند

شذ به فرد فوقف أو يرد

هذا هو القول الثاني، وهو ما ذكره الحافظ الخليلي حيث قال: الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد شذ به ثقة أو غيره، فما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به، وما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، انتهى.

فلم يعتبر في هذا القول قيد المخالفة ولا اقتصر على الثقة، قال الإمام النووي في تقريبه تبعا لابن الصلاح: وما ذكره الخليلي مشكل بانفراد العدل الضابط كحديث: «إنما الأعمال بالنيات» و"النهي عن بيع الولاء" ونحو ذلك مما في الصحيحين وليس له إلا إسناد واحد، فالصحيح التفصيل بأن يقال: الثقة إذا كان مفرده مخالفا لثقة أحفظ منه وأضبط أو لجماعة وإن كان كلٌّ منهم دونه كما تقدم، كان شاذا مردودا وإن لم يخالف، فإن كان عدلا حافظا موثوقا بضبطه كان مفرده صحيحا وإن لم يوثق بضبطه، لكن لم يبعد عن درجة الضابط

كان حسنا، وإن بعد كان شاذا منكرا مردودا، والحاصل أن الشاذ المردود هو الفرد المخالف والفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يجبر تفرده»انتهى.

وعبارة الحافظ ابن حجر في شرح النخبة: والشاذ لغة: الفرد، واصطلاحا: ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه، وله تفسير آخر سيأتي انتهى.

قال الشيخ أبو الحسن السندي في بهجة النظر على شرح نخبة الفكر، قال هناك:

ثم سوء الحفظ إن كان لازما للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ على رأي، وإن كان طارئا لكبر أو ذهاب بصره أو ضياع كتبه فهو المختلط، وهو بهذا المعنى غير مراد هنا»انتهى.

وقال الشيخ القاسم والملا على القاري في شرحيهما: قوله: وله تفسير آخر سيأتي، بل له تفسيران آخران كما سيأتي:

أحدهما: ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه، والمقبول أعم من أن يكون ثقة أو صدوقا، وهو دون الثقة.

وثانيهما: ما رواه الثقة مخالفا لما رواه من أوثق منه، والثالث أخص من الثاني كما أن الثاني أخص من الأول.

وله تفسير رابع: وهو ما يكون سوء الحفظ لازما لراويه في جميع حالاته.

وله تفسير خامس: وهو ما يتفرد به شيخ.

وله تفسير سادس: وهو ما يتفرد به ثقة ولا يكون له متابع.

وله تفسير سابع ذكره الشافعي: وهو ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الثقات، انتهى كلام قاسم والملا علي القاري.

وقال السيد العلامة عبد الرحمن بن سليمان في المنهج السوي على شرح والده المسمى بالمنهل الروي:

والمشهور من ذلك ثلاثة مذاهب: مذهب الشافعي، ومذهب الخليلي، ومذهب الحاكم: وهو أن الشاذ ما انفرد به ثقة، وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة، ولم يشترط مخالفة الناس، قال البقاعي: قال شيخنا -يعني الحافظ ابن حجر-: أسقط -يريد الزين العراقي- من قول الحاكم قيد الآبد منه، وهو أنه قال: وينقدح في نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك، وذكر أن الشاذ يغاير المعلل من حيث إن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم، وأن الشاذ لم يوقف فيه على علةٍ كذلك، قال الحافظ ابن حجر: وهو على هذا أدق من المعلل بكثير، فلا يتمكن من الحكم به إلا مَن مَارسَ الفن غاية الممارسة وكان في الذروة العليا من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة ورزقه الله نهاية الملكة انتهى.

وأما مذهب الشافعي فهو ما أخرجه الحاكم من طريق ابن خزيمة عن يونس بن عبد الأعلى قال: قال الشافعي: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف

ما روى الناس انتهى.

أي: الثقات، وألحق ابن الصلاح بالثقات الثقة الأحفظ، حيث قال: فإن خالف من هو أولى منه بالحفظ والضبط، كان ما انفرد به شاذا مردودا، وتبعه الحافظ ابن حجر فقال: فإن خولف، أي: الراوي -وأراد راوي الحسن والصحيح- بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: المحفوظ، ومقابله وهو المرجوح، يقال له: الشاذ، سواء كان ذلك في السند أو في المتن.

فمثال الأول: ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة: عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلا توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه... الحديث، تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس، قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة،انتهى.

فحماد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هو أكثر عددا منه.

ومثال الثاني: زيادة: «يوم عرفة» في حديث: «أيام التشريق أيام أكل وشرب»، فإنه من جميع طرقه بدونها، وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر.

وكذا ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن

الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه»، قال الإمام البيهقي: خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبيﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين الثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ، انتهى المنقول من المنهج السوي.

وقال العلامة أبو الحسن السندي في بهجة النظر:

إن قيل أن هذا يدل على ترجيح الوصل لكثرة العدد مع أن الوصل مقدم مطلقا عند المحققين، قال النووي في مقدمة شرح مسلم: إذا رواه بعض الثقات متصلا وبعضهم مرسلا، وبعضهم مرفوعا وبعضهم موقوفا، فالصحيح الذي قاله المحققون من المحدثين وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول، وصححه الخطيب البغدادي: أن الحكم لمن وصله ورفعه سواء كان المخالف مثله أو أكثر أو أحفظ، لأنها زيادة ثقة وهي مقبولة، وقيل: الحكم لمن أرسله أو وقفه، قال الخطيب: وهو قول المحدثين، وقيل: الحكم للأكثر وقيل: للأحفظ، انتهى كلام النووي.

قلت: والمختار عند المصنف -يعني الحافظ ابن حجر- أن الحكم للرفع والوصل إذا استوى الراويان أو تقاربا، فأما إذا كان بينهما بون بعيد فالعبرة للأقوى، قال الحافظ السيوطي في شرح نظم الدرر: قال الحافظ ابن حجر: هنا شيء يتعين التنبيه عليه، وهو أنهم شرطوا في الصحيح ألاَّ يكون شاذا، وفسروا الشذوذ بمخالفة الثقة، ثم قالوا: تقبل الزيادة من الثقة وبنوا على ذلك أن من وصل أو رفع معه زيادة

علم فيقبلونه، وهل يسمونه شاذا أم لا؟ فلابد من بيان الفرق أو الاعتراف بالتناقض، والحق أن هذه الزيادة لا تقبل دائما، ومن أطلق لم يصب، وإنما تقبل إذا استووا في الوصف، ولم يتعرض مَنْ نَقص لنفيها لفظا ولا معنى، انتهى.

وقال الحافظ في نكت ابن الصلاح:

قول المصنف: لا إشكال فيه يعني: ما ذهب إليه الشافعي في تعريف الشاذ فيه نظر، وذلك أنه يلزم على قوله: أن يكون في الصحيح الشاذ وغير الشاذ، لكن الشافعي صرح بأنه مرجوح، وأن الرواية الراجحة أولى، لكن هل يلزم من ذلك عدم الحكم بالصحة؟ محل توقف، قد قدمت التنبيه عليه في الكلام على نوع الصحيح، انتهى.

وقال في الموضع المحال عليه: والمراد بالشذوذ هنا ما خالف الراوي فيه من هو أحفظ منه أو أكثر كما فسر به الشافعي، لا مطلق تفرد الثقة كما فسره به الخليلي فافهم، وما اشترطوه من نفي الشذوذ مشكل، لأن الإسناد إذا كان متصلا ورواته كلهم عدولا ضابطين، فقد انتفت عنهم العلل الظاهرة، فمجرد مخالفة أحد من رواته لمن هو أوثق منه أو أكثر عددا لا يستلزم الضعف، بل يكون من باب صحيح وأصح، وأمثلة ذلك موجودة في الصحيحين، فمن ذلك أنهما أخرجا قصة جمل جابر من طرق وفيها اختلاف كثير في مقدار الثمن، وفي اشتراط ركوبه، وقد رجح البخاري الطرق التي فيها الاشتراط، وأن الثمن أوقية من ذهب، مع تخريجه ما يخالفه أيضا، ومن ذلك أن

مسلما أخرج من حديث مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة في الاضطجاع قبل ركعتي الفجر، وقد خالفه أصحاب الزهري كمعمر ويونس وعمرو بن الحارث والأوزاعي وابن أبي ذئب، وشعيب وغيرهم عن الزهري فذكر: (والاضطجاع بعد ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح)، ورجح جمع من الحفاظ روايتهم على رواية مالكُ، فلم يتأخر أصحاب الحديث عن إخراج حديث مالك في كتبهم التي التزموا بتخريج الصحيح فيها، فإن قيل: يلزم أن يسمى الحديث صحيحا ولا يعمل به، قلنا: لا مانع منه إذ ليس كل صحيح يعمل به، بدليل المنسوخ، انتهى كلام الحافظ رحمه الله في نكته على ابن الصلاح، وذكر مثله الجلال السيوطي في شرح تقريب النووي.

قال السيد العلامة عبد الرحمن بن سليمان في المنهج السوي:

وقد أشار ابن حجر المكي في رسالته التي ألفها في إثبات أدلة البسملة إلى الجواب عما ذكر الحافظ ابن حجر: فإنه قال -يعني ابن حجر الهيثمي- عند كلامه على تعريف الصحيح بعد كلام ما نصه:

وقد خلا عن الشذوذ وهو مخالفة الراوي في روايته من هو أرجح منه عند تعسر الجمع بين الروايتين، وخالف في هذا الفقهاء والأصوليون، وتنبني على هذا مسائل منها: إذا أثبت الراوي عن شيخه شيئا فنفاه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا أو ملازمة للشيخ، فهذان -أي: الفقهاء والأصوليون- يقولان: إن المثبت مقدم على النافي، فيقبل، والمحدثون ووافقهم الشافعي يقولون: لا يقبل، لأنه

شاذ بمقتضى التفسير المذكـور، قال الشافعي: ولأن العدد الكثير -أي: في صـورته- أولى بالحفظ من الـواحد، أي: لأن تطرق السـهو إليـه أقرب منه إليـهم، وقول الأولين يرد قولهم بقوله: (بـعيد مدركـا كما علمت) ومنها الحديث الذي يرويه العـدل الضابط عن تابعي مثلا عن تابعي مثلا عن صـحابي، ويرويه آخر مثله سـواء عن ذلك الصحابي لكن عن صحابي آخر، فالفقهـاء وأكثر المحدثين يجوزن حيث لا مانع ولا قرينة أن التابعي سـمعه منهما، وفي الصحيـحين الكثير من هذا، وبعض المحدثين يعلون الحـديث بهذا متـمسكين بأن الاضطراب دليل على عدم الضبط في الجـملة، واتفق الكل على أن أحد المتردد فيـهما ضعيفا رد، وقول بعضهم يرد بمجرد العلة وإن لم تقدح ضعيف.

وبما تقرر علم أن الشاذ لا يسمى صحيحـا، لكن نوزع فيه بأن غاية ما فيه' رجحان رواية على رواية أخرى، فالمرجوحية لا تنافي الصحة ويرد بمنع أن المرجوحيـة لا تنافي الصحة بل الصواب أنهـا من حيث السند تنافي الصحة التي الكلام فيهـا، وهي أعلا مراتب الصحة، وبه يفرق بينه وبين المنسـوخ، فإن العلة فـيه من حيث حكم المـتن لا من حيث السند، وحكم المتن أجنبي عن السند فـيكون الرد لأجله لا ينافي كون الحكم على سنـده بالصـحة، بخـلاف السـند فإن الـرد لأجله ينافي صحته، لأن فيه طعنا فيه فتأمله، انتهى المقصود نقله منه.

قال السيد عبد الرحـمن بعد نقله كلام ابن حجر المكي في المنهج السوي:

وقد استفيد مما ذكر أن لكل من أئمة الحديث ومن أئمة الفقه اصطلاحا في الصحيح غير اصطلاح الآخر، وبذلك صرح الإمام ابن دقيق العيد في «الإمام شرح الإلمام» حيث قال ما نصه:

إن لكل من أئمة الحديث والفقه طريقا غير طريق الآخر، فإن الذي تقتضيه قواعد الأصول والفقه أن العمدة في تصحيح الحديث عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك وجاز ألاَّ يكون غلطا، وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يترك حديثه، وأما أهل الحديث فإنهم يروون الحديث من رواية الثقات العدول ثم تقوم لهم علل تمنعهم عن الحكم بصحته انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح:

وعلى المصنف -يعني ابن الصلاح- إشكال أشد منه، أي: من كلام الشافعي، وذلك أنه -يعني ابن الصلاح- يشترط في الصحيح ألاَّ يكون شاذا كما تقدم، ويقول: إذا تعارض الوصل والإرسال قدم الوصل مطلقا، سواء كان رواة الإرسال أقل أو أكثر أو أحفظ أم لا، ويختار في تفسير الشاذ: أنه الذي يخالف راويه من هو أرجح منه، وإذا كان راوي الإرسال أحفظ ممن روى الوصل مع اشتراكهما في الثقة، فقد ثبت كون الوصل شاذا فكيف يحكم له بالصحة مع شرطه في الصحة ألاَّ يكون شاذا؟ هذا في غاية الإشكال، ويمكن أن يجاب

عنه بأن اشتراط نفي الشذوذ في شرط الصحة إنما يقوله المحدثون، وهم القائلون بترجيح رواية الأحفظ إذا تعارض الوصل والإرسال، والفقهاء وأهل الأصول لا يقولون بذلك، والمصنف قد صرح باختيار ترجيح الوصل على الإرسال، فلعله يرى عدم اشتراط نفي الشذوذ في شرط الصحيح، لأنه هناك لم يصرح عن نفسه باختيار شيء، بل نقل ما عند المحدثين، وإذا انتهى البحث إلى هذا الحال ارتفع الإشكال، وعلم منه أن مذهب أهل الحديث أن شرط الصحيح ألاَّ يكون الحديث شاذا، وأن من أرسل من الثقات إن كان أرجح ممن وصل من الثقات قدم وكذا بالعكس، ويأتي فيه الاحتمال الماضي حينئذ، وهو أن الشذوذ يقدح في الاحتجاج لا في التسمية، انتهى كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

وقال السيد عبد الرحمن في المنهج السوي:

ما ذهب إليه الشافعي في تعريف الشاذ هو المعتمد كما صرح به الحافظ في شرح النخبة، فقال بعد كلام وتحقيق ما نصه:

وعرف من هذا التقرير أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح،انتهى.

ولم يذكر كما ترى هنا قيد المخالفة بحيث لا يمكن الجمع بين الطرفين، وقد صرح بهذا القيد بعد ذكر التعريف المذكور ابن حجر الهيثمي في رسالته المتعلقة بالبسملة وعبارته:

الشاذ اصطلاحا فيه اختلاف كثير، والذي عليه الشافعي والمحققون

أنه ما خالف فيه راو ثقة بزيادة أو نقص في سندٍ أو متنٍ ثقات، بحيث لا يمكن الجمع بينهما مع اتحاد المروي عنه»انتهى.

واعلم أن قول الخليلي: الذي عليه حفاظ الحديث... إلخ يجري فيه ما قيل في قول الخطابي: ينقسم الحديث إلى ثلاثة أقسام، إنه من قبيل العام الذي أريد به الخصوص، فإن المذاهب في ذلك معروفة، منها من يطرح الشاذ مطلقا، على أن الخليلي قد نقل في ذلك مذهب أهل الحجاز، وملخص ما ذكر هنا: أن الشافعي قيد الشاذ فيه بقيدين: الثقة والمخالفة، والحاكم قيد بالثقة فقط، والخليلي لم يقيد بشيء.

قال الحافظ في الإفصاح على نكت ابن الصلاح ما نصه:

والحاصل من كلامهم أن الخليلي سوى بين الشاذ والفرد المطلق، فيلزم على قوله أن يكون في الشاذ الصحيح وغير الصحيح، فكلامه أعم وأخص منه كلام الحاكم، لأنه يقول: إنه تَفَرُّد الثقة، فيخرج تفرد غير الثقة، فيلزم على قوله أن يكون في الصحيح الشاذ وغير الشاذ، وأخص منه كلام الشافعي رضي الله عنه لأنه يقول: إنه تفرد الثقة بمخالفة من هو أرجح منه، ويلزم عليه ما يلزم على قول الحاكم، لكن الشافعي صرح بأنه مرجوح وأن الرواية الراجحة أولى، لكن هل يلزم من ذلك عدم الحكم عليه بالصحة؟ محل توقف قد قدمت التنبيه عليه، انتهى.

وقد مر نقل ذلك قريبا.

ثم قول الخليلي: (وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به)،

ظاهره أنه لا يجعل تفرد الثقة شاذا صحيحا كما ذكر ذلك ابن الصلاح، بل صرح بالتوقف،نبه على ذلك الحافظ في نكته على ابن الصلاح، وقيل: إن الخليلي إنما ذكر تفرد الثقة فلا يرد تفرد الضابط الحافظ لما بينهما من الفرق.

قال الجلال السيوطي: وأجيب بأنه -يعني الخليلي- قد أطلق الثقة فيشمل الحافظ وغيره، انتهى.

وقد استشكل قول الخليلي وغيره: «وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به»، بأن هذه زيادة ثقة لتفرده بما روى عن غيره كما ينفرد راوي الزيادة، وإلا فما الفرق؟

وأجيب بأن الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله وبين تفرده بالزيادة، فإن تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقات، إذ لا مخالفة في روايته لهم بخلاف تفرده بالزيادة إذا لم يروها من هو أوثق منه حفظا وأكثر عددا، فإنه ظن غالب لترجيح روايتهم على روايته، ومبنى هذا الأمر على غلبة الظن، واحتج بعض الأصوليين بأن من الجائز أن يقول الشارع كلاما في وقت فيسمعه شخص، ويزيد في وقت آخر فيحضره غير الأول ويؤدي كل منهما ما سمعه، وبتقدير اتحاد المجلس فقد يحضر أحدهما في أثناء الكلام فيسمع ناقصا ويضبطه الآخر تاما، أو ينصرف أحدهما قبل تمام الكلام ويتأخر الآخر، وبتقدير حضورهما فقد يذهل أو يعرض عارض من ألم أو جوع أو عطش أو فكر شاغل أو نحو ذلك من العوارض ولا

يعـرض لمن حـفـظ الزيادة، وأجـيب عن هذا بأن الذي يـبـحث عنه المحـدثون إنما هو زيادة بعض الرواة من التـابعين فـمن بعـدهم، أمـا الزيادة الحاصلة من بعض الصـحابة على صحـابي آخر إذا صح السند فلا يختلفون في قبولها كـما في حديث أبي هريرة في الصحيحين في قصة آخر من يخرج من النار، وأنه تعالى يقول له بعد ما يتمنى: «لك ذلك ومثله مـعه»، وقال أبو سعـيد رضي الله عنه: «أشهد لسـمعت رسول اللهﷺ يقول: ذلك لك وعشرة أمثاله معه»، ونحوه من الأمثلة كثير.

وإنما الزيادة التي يتوقف أهل الحديث في قبولها مِنْ غيرالحافظ، حيث يقع في الحديث الذي يتحد مخرجـه كمالك عن نافع عن ابن عمر إذا روى الحـديث جمـاعـة من الحفـاظ الأثبات الـعارفين بحـديث ذلك الشيخ، وانفرد دونهم بعض رواته بزيادة فيها، فإنها لو كانت محفوظة لما غفل الجمهور من رواته عنها، فتفرد واحد منهم بها دونهم مع توفر دواعيـهم على الأخذ منه وجمع حديثـه يقتضي ريبـة توجب التوقف عنها، ذكر ذلك جميعه الحافظ في نكته على ابن الصلاح.

ومسألة زيادة الثـقة هي مـن جملة أنواع الحـديث، وقـد بسط الكلام عليها أئمـة الحديث الأصوليون، وذكـر البرماوي في شرح ألفـيته في أصول الفقه عشرة أقـوال: منها القبول، وهو الذي حكاه الخطيب عن الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث، وادعى ابن طاهر الاتفاق عليه عند أهل الحديث.

الثاني: أنهـا لا تقـبل الزيادة مطلقـا،حكاه الخطيب في الكفـاية وابن الصباغ في العدة عن قوم من أصحاب الحديث.

الثالث: أنها لا تقبل ممن رواه ناقصا وتقـبل من غيره من الثقات،حكاه الخطيب عن فرقة من الشافعيـة، وقد فصل ابن الصلاح في ذلك كما مر نقله عن ابن حـجر الهيثـمي رحمه الله، انتـهى كلام السيد عـبد الرحمن بن سليمان في المنهج السوي.

ومن حيث أنه أحال على ما نقله ابن حـجر المكي فلابد من ذكره تتميما للفائدة، قال ابن حجر المكي:

الذي عليه أكثر الفـقهاء والمحدثين أن زيادة الثقة مـقبولة تعلق بها حكم شرعي غير الحكم الثابت أم لا، أوجـبت نقصا من أحكام ثبتت بخبر آخر أم لا، كما اعتمد ذلك النووي.

وقيد الإمام ابن خزيمة قـبولها بما إذا اسـتوى الطرفان حـفظا وإتقانا، وتبعه ابن عبد البر فقال: إنما تقبل إن كان راويا أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله حفظا، فإن كانت من غير حافظ ولا متقن فلا التفات إليها.

وقال الخطيب: المختار قبولها إذا كانت من عدل حافظ متقن ضابط.

واعتمد الحافظ ابن حـجر ما يوافق ذلك حيث قـال: يشترط لقبـولها كونها غير منافية لرواية من هو أوثق من راويها، والظاهر أن هذا مراد الأولين، كما أنه ينبـغي تقييده كما قـاله إمام الحرمين: «بما إذا سكت الباقون عن نفيـها أما مع نفيها على وجه يقـبل فلا، وقيل: يقبل من المحدث في الـسند، ومن الفقـيه في المتن، قال ابن الـصلاح: والذي

حررته من تصرفهم أن ما ينفرد به الثقة ثلاثة أقسام:

أحدها: ما انفرد به ثقة عن ثقات أو ثقة أحفظ بزيادة لا يمكن الجمع بينهما فلا تقبل تلك الزيادة عند المحققين كالشافعي.

الثاني: ما لم يخالف ما انفرد به ما رواه الثقات أو ما رواه الأحفظ فيقبل، لأنه جازم بما رواه وهو ثقة ولا معارض له، إذ الساكت لم ينفها لفظا ولا معنى، ولا دلَّ كلامه على وهم راويها، فهي كحديث مستقل تفرد به ثقة لم يعارض.

الثالث: أن يزيد لفظة تفيد حكما في حديث ويسكت عنها جميع رواته، كزيادة: «وجعلت لنا الأرض مسجدا وطهورا»، ورواية: «جعلت لنا تربة الأرض مسجدا وطهورا»، فهذه تشبه القسم الأول من حيث إن ما رواه الجماعة عام يشمل التراب وغيره من أجزاء الأرض، والثاني: من حيث إنه لا منافاة بينهما، أي: بالنسبة لأصل التيمم، وهذه اختلفوا في قبولها وهو -أعني- قبولها والعمل بما أفادته من التقييد بالتراب، هو ما عليه الأكثرون ولا يعارضه كون الأكثرين على تقديم الإرسال على الوصل، إذ الإرسال علة في السند، فكان وجودها قادحا في الوصل، وليست الزيادة في المتن كذلك، انتهى، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[الفرق بين فاحش الغلط وفاحش الغفلة وسيء الحفظ]

وأما الفرق بين فاحش الغلط وفاحش الغفلة وسيء الحفظ، فقال في المنهج السوي للسيد العلامة عبد الرحمن بن سليمان رحمه الله تعالى:

وأما فاحش الغلط فبأن يكون خطئوه أكثر من صوابه أو يتساويان إذ لا يخلو الإنسان من الغلط والنسيان، قال في شرح الألفية: كأن يكون كثير السهو في رواياته ولم يُحدث من أصل صحيح،انتهى.

قال الشيخ محمد أكرم: وكلام شرح الألفية يقتضي تقييد فحش الغلط بما إذا حدث بالطريق الذي يفحش غلطه فيه، أما من كان كثير السهو في الروايات بطريق الحفظ، ويكون له أصل صحيح إذا حدث منه لا يغلط، فيقبل حديثه كما يفهم من كلام العراقي، بل صرحوا بذلك أيضا، فمن فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه، فحديثه منكر، وأما الغفلة فعلى قسمين:

أحدهما: أن تكون مطلقة، بأن يكون مغفلا لا يميز بين الصواب والخطإ، ويعرف ذلك بالغلط الفاحش، وبقبول التلقين: وهو أن يتلقن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه، كموسى بن دينار المكي، فإنه لقنه حفص بن غياث ويحيى القطان وغيرهما، فجعل حفص بن غياث يضع له الحديث، فيقول: حدثتك عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها بكذا وكذا، فيقول: حدثتني عائشة بنت

طلحة عن عائشة رضي الله عنها، ثم سرد له أشياء من هذا القبيل، فلما فرغ حفص مد يده لبعض من حضر ممن لم يعلم المقصد وليست له نباهة، فأخذ ألواحه التي كتب فيها ومحاها وبين له كذب موسى.

الثاني: أن يكون في حالة خاصة فيرد حديثه في تلك الحالة بأن يتساهل في وقت من الأوقات في التحمل، كأن يتحمل في حالة النوم الكثير الواقع منه أو من شيخه، أما النعاس الخفيف الذي لا يختل معه الفهم فلا يضر.

قال السخاوي في شرح الألفية: والظاهر أن الرد بذلك، أي: بالتساهل في التحمل والأداء ليس على إطلاقه وإلا فقد عرف جماعة من الأئمة المقبولين به، فإما أن يكون لما انضم إليه من الثقة وعدم المجيء بما ينكر، أو لكون التساهل مختلفا فيه، فمنه ما يقدح ومنه ما لا يقدح، انتهى.

ثم كثرة الخطإ مقيد بما إذا حدث بالطريق الذي يفحش فيه، أما إذا كان كثير السهو في الروايات بطريق الحفظ ولكن له أصل صحيح إذا حدث منه لا يغلط، فإنه يقبل حديثه كما هو مبين في محله، والله سبحانه وتعالى أعلم، انتهى كلام السيد عبد الرحمن في المنهج السوي.

وفي شرح النخبة للحافظ ابن حجر وشرحها لأبي الحسن السندي:

(أو فحش غلطه) أي: كثرته أوغفلته، عطف على المضاف إليه

لقوله في التفصيل الآتي: أو كثرت غفلته،إلا أن مقتضى تعداده أن يكون بتقدير المضاف أي: أو فحش غفلته عن الإتقان، أي: عن ضبط الحديث وأحكامه، ثم الغفلة على قسمين:

أحدهما: مطلقة لا تتقيد بحالة بأن يكون مغفلا لا يميز الصواب من الخطإ، ويعرف ذلك بالغلط الفاحش، ويصدق عليه الذي قبله، وبأن يكون مقبول التلقين، وهو أن يحدث بما يلقن من غير أن يعلم أنه حديثه،كموسى بن دينار المكي، فإنه لقنه حفص بن غياث امتحانا وقال له: حدثتك عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين بكذا، فيقول: حدثتني عائشة، فلما تبين له أنه يتلقن محا ما كتبه عنه.

وثانيهما: أن تكون في حالة خاصة فيرد حديثه الذي حصل في تلك الحالة، بأن يتساهل في وقت من الأوقات في التحمل، كأن يتحمل تارة في حال غلبة النوم الواقع منه أو من شيخه، أما النعاس الخفيف الذي لا يختل معه فهم الكلام فلا يضره انتهى.

وأما سوء الحفظ فقال الحافظ في شرح النخبة: وهي عبارة عن أن يكون غلطه أقل من إصابته.

قال العلامة أبو الحسن السندي في بهجة النظر:

هكذا في كثير من النسخ ومنها النسخة الصحيحة التي عليها خط المؤلف وفي بعضها: «ألاّ يكون» بصيغة النفي، وقد صوبه الشارح المحقق على القاري، ثم اعترض على المصنف بوجوه كثيرة منها: أنه لا فرق بين فحش الغلط وسوء الحفظ، وأنه يلزم عدم الفرق بين الشاذ

والمنكر مع أنه قال في فحش الغلط: إنه المنكر، وفي سيء الحفظ: إنه هو الشاذ، وقال: وإن حمل فحش الغلط على كثرته في نفس الأمر سواء كان مساويا لإصابته أو أكثر منها، أو أقل، لم يكن لتقديمه على سوء الحفظ وجه، لأن سوء الحفظ على هذا يكون الغلط فيه أكثر من الإصابة أو مثلها، وأما ما أورده على نسختنا هذه بأنها تقتضي أن من وقع منه الخطأ ولو مرة يقال له: سيء الحفظ، لأنه يصدق عليه أن غلطه أقل من إصابته مع أنه مقبول،وإلا لكان أكثر الثقات من المردودين إذ قل من يسلم من الخطإ، فيمكن الجواب عنه من وجهين:

الأول: أن الإضافة في قوله: (أو فحش غلطه) للعهد أي غلطه الموجب للطعن، وهو أن يكون الغلط كثيرا في ذاته وإن كان أقل من إصابته.

الثاني: أن هذا تعريف بالأعم إذ المقصود الامتياز عن بعض ما عداه وهو فاحش الغلط، وأما الامتياز عن الخطإ مرة أو مرتين ونحوه فتركه اعتمادا على فهم المخاطب لظهور أنه ليس بموجب للطعن، كذا أفاده بعض المشايخ، وسيأتي بعض ما يتعلق به عند قول الماتن: (ثم سوء الحفظ إن كان لازما) انتهى كلام أبي الحسن السندي رحمه الله تعالى.

وقال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة في الموضع المحال عليه:

ثم سوء الحفظ وهو السبب العاشر من أسباب الطعن، والمراد به -أي سوء الحفظ-: (من، وفي نسخة:ما،تنزيلا له منزلة غير العقلاء)، على

أنه قيل بعمومه يرجح جانب إصابته على جانب خطئه كذا في بعض النسخ، وفي أكثر النسخ الموجودة: (من لم يرجح) بزيادة أداة الجحد، وهو ينافي ما اخترناه وأوضحناه أولا عند قول المصنف: أو سوء حفظه في الإجمال.

وقال الشارح وجيه الدين قدس الله سره: واعترض عليه أستاذي مولانا أبو البركات بأنه قال: أولا في الإجمال وهو يعني سوء الحفظ، عبارة عن أن يكون غلطه أقل من إصابته فبين كلاميه تدافع إلا أن تكون لفظة (لم) وقعت تصحيفا من الناسخ أو زلة قلم، قال: ثم أخبرني بعض إخواني أنه سأل الحافظ السخاوي عنه، فقال: وقع لفظ (لم) غلط من الناسخ وأخرج نسخة من عنده وليس فيها لفظة (لم) انتهى.

وقوله: وقعت تصحيفا من الناسخ أو زلة من القلم، معناه: أن لفظة (لم) وقعت زائدة من زلة قلم الناسخ بلا شعور، أو أن الناسخ زادها بقصده لتوهمه الزيادة صوابا، فالمراد بالتصحيف معناه اللغوي وهو الخطأ في الصحيفة كما في القاموس، والشارح المحقق علي القاري بعد اطلاعه على هذا كله صوب النسخة التي فيها زيادة (لم) ومما رجحها به أنه نقل عن المصنف أنه قال في تقرير هذا الكلام: إذا فهم من قوله: (ما لم يرجح) أن يرجح جانب خطئه أو يستويا، ولا شك أن هذا الكلام يقتضي ما اختاره، ولكن يحتمل أن يكون هذا التقرير قبل تغييره النسخة التي هي موافقة لنسخة الحافظ السخاوي

على أن اختلاف التقرير أهون من اختلال هذا التأليف.

وقد قال على القاري: فلا تعجل وتأمل، فإنه محل الزلل، وهو -أي سوء الحفظ- على قسمين، وكل منهما مسمى باسم عندهم، فإنه إن كان لازما للراوي في جميع حالاته من غير خبر ثان، أي: حاصلا من غير عروض سبب لسوء حفظه في بعض الأوقات فهو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث.

قال البقاعي في حاشية شرح الألفية: (المنكر): اسم لما خالف فيه الضعيف الذي ينجبر وهنه بمثله، أو تفرد الثقة الأضعف الذي لا ينجبر وهنه بمتابعة مثله.

(والشاذ): اسم لما خالف فيه الثقة الأوثق أو تفرد به الخفيف الضبط، أي: الذي ينجبر وهنه بمتابعة مثله، انتهى كلام العلامة أبو الحسن السندي رحمه الله تعالى.

وقال السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير في شرح قصب السكر منظومة نخبة الفكر:

واعلم أنه قد تقدم أن الشاذ مقابل المحفوظ، وهو ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه، قال الحافظ: وهذ هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح، وهنا جعل الشاذ: رواية من كان سوء الحفظ ملازما له في جميع حالاته وهو غير ما تقدم، فلذا قيل: على رأي، ونقل كلام الإمام النووي في التقريب في تعريف الشاذ إلى أن قال: فجعل -يعني النووي- في الشاذ صحيحا وحسنا ومردودا، وأما

هذا القسم وهو ما رواه من كان سوء الحفظ ملازما له فما عده منه.

وقال السيد محمد بن إبراهيم الوزير: وقد يرد لسوء الحفظ، فإن كان ملازما له فالضعيف.

واشترط الأصوليون أن يكون خطئوه أكثر من صوابه أو مساويا للقطع بتجويز الخطإ على الثقات، فتعين العمل بالراجح.

وقال المحدثون: من كثر خطئوه لا يحتج به وإن كان صوابه أكثر، إما لعدم حصول الظن المطلق وهذا أقوى، أو لأنهم لا يتمسكون من الظنون إلا بما ثبت عندهم من الإجماع عليه، ويلزم هذا من لم يتمسك بالعقل.

وإما لعدم حصول الظن الأقوى، وفيه نظر كما تقدم في المرسل، ومنهم من يعرف حديث الضعيف بالشاذ، وإن كان سوء الحفظ طارئا فالمختلط، انتهى.

وفيه ما تراه من زيادة التفصيل، انتهى كلام السيد محمد الأمير في شرح قصب السكر.

وقد تقدم نقلا عن الملا علي القاري والشيخ قاسم أن له -يعني الشاذ- سبعة تفاسير:

الرابع منها: ما يكون سوء الحفظ لازما لراويه في جميع حالاته، وهذا الذي عبر عنه الحافظ ابن حجر بقوله: على رأي كما تقدم آنفا.

ثم قال الحافظ في شرح النخبة مع شرحها لأبي الحسن السندي:

وإن كان سوء الحفظ طارئا -أي متجدداً- على الراوي إما لكبر سنه أو

لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو عدمها، تعميم بعد تخصيص، بأن الباء للسببية يعني: إنما صار ذهاب البصر والكتب موجبا لسوء الحفظ، لأنه كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء لفقدان مراجعة الكتب فهذا هو المختلِط بكسر اللام، والحكم فيه -أي في المختلط- أن ما حدث به قبل طرئان الاختلاط عليه إذا تميز لنا كونه قبل الاختلاط قُبِلَ، وإذا لم يتميز تُوقِفَ فيه على بناء المجهول فيه، وَفُهِمَ منه بالطريق الأولى عدم قبول ما حدث به بعد الاختلاط، تميز لنا لكونه بعد الاختلاط، أو لم يتميز.

قال العراقي في شرح ألفيته: ثم الحكم فيمن اختلط أنه لا يقبل من حديثه ما حدث به في حال الاختلاط، وكذا ما أبهم أمره وأشكل، فلم يدر أحدث قبل الاختلاط أو بعده، وما حدث به قبل الاختلاط قُبِلَ، ثم ذكر تفصيل من اختلط من الرواة فمن أراد ذلك فليراجعه، وكذا من اشتبه الأمر فيه أي حكمه (من جزم الأئمة باختلاطه وتعين زمانه) حكم من اشتبه الأمر في نفس اختلاطه وفي زمان اختلاطه، فما حدث به قبل الزمان الذي قيل باختلاطه فيه إذا تميز قبل، وما لا يكون كذلك توقف فيه، انتهى كلام أبي الحسن السندي رحمه الله تعالى.

وقال الحافظ في شرح النخبة مع شرحها لأبي الحسن السندي: ومتى توبع السيء الحفظ سواء كان سوء حفظه لازما أو طارئا بمعتبر أي: براو معتبر بفتح الموحدة، وإنما قيد به لأن الرواة على ثلاثة

أصناف: صنف محتج بحديثهم وهم الثقات، وصنف لا يحتج بحديثهم ولكن يعتبر به، وصنف يطرح حديثهم ولا يلتفت إليه، وإنما يفيد متابعة الصنفين الأولين، ولهذا قال: كأن يكون -أي المتابع- فوقه أي: من الصنف الأول أو مثله أي: من الصنف الثاني لا دونه أي: من الصنف الثالث.

قال المصنف على ما نقلوا عنه: إذا تابع سيء الحفظ شخص فوقه انتقل بسبب ذلك إلى درجة ذلك الشخص، وينتقل ذلك الشخص إلى أعلى من درجة نفسه التي كان فيها حتى يترجح على مساويه من غير متابعة من دونه، انتهى.

وقوله: انتقل... إلخ، معناه: انتقل روايته بسبب المتابعة إلى درجة رواية ذلك الشخص في الاحتجاج، أو في مرتبة من مراتب الاعتبار.

قال العراقي: ألفاظ التجريح على خمس مراتب:

الأولى: أن يقال: كذاب أو يكذب أو وضاع أو يضع.

الثانية: متهم بالكذب أو الوضع أو هو هالك متروك أو ساقط.

الثالثة: مردود الحديث أو ضعيف جدا أو واه بمرة.

وكل من أهل هذه المراتب الثلاث لا يحتج بحديثه ولا يستشهد ولا يعتبر.

الرابعة: ضعيف الحديث أو منكر الحديث أو مضطرب الحديث.

الخامسة: فيه ضعف أو هو سيء الحفظ أو ليس بقوي أو لين أو فيه أدنى مقالة.

وكل من هاتين المرتبتين يخرج حديثه ويكتب وينظر فيه للاعتبار انتهى.

ثم إن المصنف لما جعل المختلِط أحد قسمي سيء الحفظ المقابل للمغفل وفاحش الغلط، وقدْ جعله بعضهم أعم كالعراقي، فإنه قال في أثناء كلامه في تعداد المختلطين ومنهم عارم بن الفضل اختلط في آخر عمره وزال عقله، ومنهم صالح مولى التوءمة خرف وكبر وجعل يأتي بما يشبه الموضوعات ولذا تركه مالك انتهى.

ولما كان حكم المختلط المغفل حكم سيء الحفظ في أمر المتابعة زاده في الشرح فقال: وكذا المختلط الذي لا يتميز في حديثه، وكذا المستور، والإسناد المرسَل بفتح السين والمراد بالإسناد هنا نفس السند، وهو الرجال أنفسهم، وإنما زاد في الشرح لفظ الإسناد لأجل قوله: صار حديثهم حسنا، فالمناسب الحديث المرسل، والحديث المدلس، وكذا المدلس بفتح اللام أي: الإسناد الذي وقع فيه الإرسال والتدليس إذا لم يعرف المحذوف منه، أما لو عرف عمل به بحسب حاله من عدالة أو جرح صار حديثهم حسنا، لكن لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المُتَابِع، والمتَابَع بكسر الموحدة في أحدهما وفتحها في الثاني، لأن في كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابا أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرَين بفتح الموحدة وفيه

الحذف والإيصال إلى المعتبر بهم رواية وموافقة لأحدهم رجح أحد الاحتمالين ودل ذلك المجيء على أن الحديث محفوظ، وأن احتمال كونه غير صواب، بأن يكون الساقط غير ثقة في نفس الأمر أو في رواية المرسل والمدلس احتمال مرجوحية لا يلتفت إليه، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول ومرتبة الاحتجاج.

قال ابن الهمام في التحرير: حديث الضعيف بالفسق لا يرتقي بتعدد الطرق وبغيره مع العدالة يرتقي.

قال البقاعي: الضعيف الواهي الذي لا يعتبر ربما كثرت طرقه حتى أوصلته إلى درجة رواية المستور والسيء الحفظ بحيث أن ذلك الحديث إذا كان مرويا بإسناد آخر فيه ضعف قريب محتمل، فإنه يرتقي بمجموع ذلك إلى درجة الحسن، لأنا قد جعلنا مجموع تلك الطرق الواهية بمنزلة الطريق الذي فيه ضعف يسير، فصار ذلك بمنزلة طريقين كل منهما ضعفه يسير، ومع ارتقائه إلى درجة المقبول فهو منحط عن رتبة الحسن لذاته، وربما توقف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن عليه وقالوا: إنما يصلح المجموع للاحتجاج فهو المستحق لهذا الاسم، ومن أطلقه فإنما لاحظ مضمونه ومعناه لا سنده ومبناه، انتهى كلام أبي الحسن السندي في بهجة النظر ممزوجا بكلام الحافظ كما ترى.

وقال العلامة العلوي في شرح شرح النخبة: واعلم أنه يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج به وحده بل يكون معدودا

في الضعفاء، إلا أنه لا يصلح كل ضعيف، بل المضعف بما عدا الكذب وفحش الغلط،انتهى.

وقال في المنهج السوي للسيد عبد الرحمن بن سليمان رحمه الله المنان:

ومما لا يزول ضعفه بتعدد الطرق المغفَّل أي: كثير الغفلة، وكذا كثير الغلط في روايته.

وقد أطال العلامة محمد أكرم في شرح شرح النخبة الكلام في ذلك إلى أن قال ما نصه:

ثم اعلم أن المصنف -يعني الحافظ ابن حجر- ذكر أنه متى توبع السيء الحفظ ومن عطف عليه صار حديثهم حسنا لا لذاته، ولم يذكر فاحش الغلط وكثير الغفلة، فهل فاحش الغلط كالفاسق أو مثل سيء الحفظ ومن عطف عليه؟ مقتضى ما ذكره المصنف الثاني، ثم ساق الكلام إلى أن قال: إن ابن الصلاح وصف المستور براو لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا ولا كثير الخطإ فيما يرويه ولا بمتهم بالكذب في الحديث، فعلم منه أن من كان مغفلا كثير الخطإ لا يعتبر بروايته كما لا يعتبر برواية من اتهم بالكذب... إلخ كلامه فانظره، انتهى كلام السيد عبد الرحمن في المنهج السوي.

وقال أيضا في المنهج السوي: قال الحافظ ابن حجر في النخبة: ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر وكذا المختلط والمستور والمدلس صار حديثهم حسنا لا لذاته بل بالمجموع، انتهى.

وإنما قيد الراوي بكونه معتبرا لأن الرواة على ثلاثة أصناف:

صنف يحتج بحديثهم وهم الثقات، وصنف لا يحتج بحديثهم ولكن يعتبر به، وصنف يطرح حديثهم ولا يلتفت إليه، وإنما تعتبر متابعة الصنفين الأولين.

قال العراقي في بحث التجريح ما نصه: ألفاظ التجريح على خمس مراتب:

الأولى: كذاب أو يكذب أو وضاع أو يضع.

الثانية: متهم بالكذب أو الوضع أو هو هالك أو متروك أو ساقط.

الثالثة: مردود الحديث أو ضعيف جدًّا أو واه بمرة.

وكل من هذه المراتب الثلاث لا يحتج بحديثه ولا يستشهد ولا يعتبر.

الرابعة: ضعيف أو منكر الحديث أو مضطرب الحديث.

الخامسة: فيه ضعف أو هو سيء الحفظ أوليس بالقوي أو لين أوفيه أدنى مقالة.

وكل من أهل هاتين المرتبتين يخرج حديثه ويكتب وينظر فيه للاعتبار انتهى.

وذكر الحافظ في النكت ما نصه:

الحديث الذي يروى بإسناد حسن لا يخلو: إما أن يكون فردا أو له متابع.

الثاني: لا يخلو المتابع إما أن يكون دونه أو مثله أو فوقه، فإن كان

غير متهم بالكذب قوة ما يرجح بها لو عارضه حسن آخر بإسناد غريب وإن كان مثله أو فوقه، فكل منهما يرقيه إلى درجة الصحة، وذكر المصنف -يعني ابن الصلاح- مثالا لما فوقه ولم يذكر مثالا لما هو مثله، وإذا كانت الحاجة ماسة إليه فلنذكره نيابة عنه وأمثلته كثيرة، منها ما رواه الترمذي من طريق إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: «إن النبيﷺ كان يخلل لحيته»، تفرد به عامر بن شقيق، وقد قواه البخاري والنسائي وابن حبان، ولينه ابن معين وأبو حاتم، وحكم البخاري فيما حكاه الترمذي في العلل بأن حديثه هذا حسن، ولذا قال أحمد فيما حكاه عنه أبو داود: أحسن شيء في هذا الباب حديث عثمان رضي الله عنه وصححه مطلقا الترمذي والدارقطني وابن خزيمة والحاكم وغيرهم، وذلك لما عضده من الشواهد كحديث أبي المليح الرقي عن الوليد بن زوران عن أنس رضي الله عنه، أخرجه أبو داود وإسناده حسن، لأن الوليد وثقه ابن حبان ولم يضعفه أحد، وتابعه عليه ثابت البناني عن أنس، أخرجه الطبراني في الكبير من رواية عمر بن إبراهيم العبدي، وعمر لا بأس به.

ورواه الذهلي في الزهريات من طريق الزبيدي عن الزهري عن أنس إلا أن له علة لكنها غير قادحة كما قال ابن القطان.

ورواه الترمذي والحاكم من طريق قتادة عن حسان بن بلال عن عمار ابن ياسر وهو معلول، وله شواهد أخرى غير ما ذكرنا في المرتبة، وبمجموع ذلك حكموا على الحديث بالصحة، وكل طريق بمفردها لا

تبلغ درجة الصحيح، انتهى كلام الحافظ، انتهى كلام السيد العلامة عبد الرحمن بن سليمان في المنهج السوي رحمه الله، والله سبحانه أعلم.

وقد أطلنا الكلام في هذا الجواب تتميما للفائدة، لأن الشيء بالشيء يذكر والحديث شجون.

هذا ما ظهر للحقير، فإن كان صوابا فمن الله والحمد لله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله، والحمد لله رب العالمين أولا وآخرا وظاهرا وباطنا، وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلم وكان الفراغ من تحرير هذا الجواب ليلة الخميس المبارك ٢شهر رجب الأصب الأصم سنة ١٣٠٦ من الهجرة النبوية على مشرفها أفضل الصلاة وأزكى التسليم والتحية.

حرره ببنانه ونمقه بلسانه المجيب الحقير الفقير

إلى إحسان ربه الكريم الباري

حسين بن محسن الأنصاري

السعدي الخزرجي اليماني

عفا الله عنه

آمين آمين آمين

تمت

ترجمـــــة

الحافظ شهاب الدين أبي الفيض أحمد بن محمد ابن الصديق الإدريسي الحسني الغُماري

- **اسمه ونسبه ومقر أسلافه**
- **طلبه للعلم**
- **رحلته في طلب العلم**
- **شيوخه**
- **عقيدته**
- **منهجه العلمي**
- **أثر ابن الصديق في نشر السنة وإثراء الحياة العلمية في عصره**
- **نبذة عن صفاته الخلقية والخُلقية:**

أولاً: صفاته الخَلْقية

ثانياً: صفاته الخُلقية:

١ - شدته في مخالفة الكفار

٢ - كان ينخدع لمن خدعه

٣ - كرمه وسخاؤه

- **مرضه ووفاته بالقاهرة**
- **مؤلفاته**

اسمه ونسبه ومقر أسلافه:

هو السيد أحمد بن محمد بن الصديق بن أحمد بن محمد بن قاسم ابن محمد بن محمد (مرتين) بن عبد المؤمن بن محمد بن عبد المؤمن بن علي بن الحسن بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن عيسى بن سعيد بن مسعود بن الفضيل بن علي بن عمر بن العربي بن علال بن موسى بن أحمد بن داود بن إدريس الأزهر بن إدريس الأكبر (فاتح المغرب) بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي وفاطمة الزهراء بنت مولانا رسول الله ﷺ.

ونسبه من جهة الأم ينتهي أيضاً إلى مولانا إدريس الأكبر، فهي حفيدة الإمام أحمد بن عجيبة الحسني المتوفى سنة ١٢٢٤هـ.

نسب كأن عليه من شمس الضحى
نوراً و من فلق الصباح عمودا
ما فيه إلا سيد عن سيد
حاز المكارم والتقى والجودا

وكان أجداد صاحب الترجمة الأوائل قد قدموا من الأندلس في أواخر القرن الخامس، ونزلوا بأحواز تلمسان -وهـم من قبيلة بني بزناس- وفيها نشأوا واشـتهروا، ثم تفـرقوا بعد ذلك في أنحـاء المغرب فسكنوا غـمارة وتجكّان وأنجرة، ثم فاس وطنجة وتطوان وغيرها.

وكان والد صاحب الترجمة السيد مـحمد بن الصديق قد اختار طنجة للسكنى، ثم اتفق أن جاء الخبر بميـلاد أول أبنائه الشيخ أحمد بن الصديق أثناء زيارة له لقبيلة بني سعيد، وكـان ذلك يوم الجمعة سابع وعشرين من رمضان سنة عشرين وثلاثمائة وألف (١٣٢٠هـ).

ولما بلغ الشـيخ خـمس سنين أدخله والده المكتب لحـفظ القـرآن الكـريم على يـد العلامـة العربي بن أحمـد بو درّة.

طلبـه للعلـم:

ولما بلغ من العمـر تسع سنين اصطحبـه والده معه في رحلتـه للشرق لأداء فريضة الحج، وبعد عودته اسـتكمل حفظ القرآن الكريم ثم شرع في حفظ المتون كالآجرومـية والمرشد المعين والأربعين النووية -وكان يكتب في كل يوم حديثـاً- والسنوسية وألفيـة ابن مالك والجوهرة والبـيقونية وألفـية العـراقي في الحديث وبعض مـختـصر خـليل (إلى كتـاب النكاح منه)، وكذلك قـرأ شروح تلك الكتب، وقرأ خـتمة من الـقرآن الكريم على يد الفقيه عبد الكريم البرّاق الأنجري، وكان يتقن علم الرسم فأتقن عليه ذلك بنظم الخراز وشرحه فتح المنان لعبد الواحد بن عاشر.

كل ذلك وعين أبيه عليـه ساهرة، فهو لم يزل يحثـه على الطلب والتعب

في التحصيل والإقبال على العلم والعمل مع الزهد في الدنيا وترك ما فيه شهوات النفس وحظوظها، وكان يذاكره في شتى العلوم، وأثناء المذاكرة يذكر له الكتب النفسية وفائدتها حتى صار من أعرف الناس بهذا الفن.

وكانت علوم الحديث والمصطلح تحتل المكانة الكبرى في قراءات الشيخ ومطالعاته، فهو مجبول بفطرته على حب هذه العلوم معرضٌ عما سواها من قوانين مجردة مما هو مسطور في المتون والحواشي، فقرأ كتاب سفراء الأسفار للمحدث محمد الكتاني، وله عليه استدراكات، وقرأ اللآلئ المصنوعة للسيوطي والقول المسدد في الذب عن مسند أحمد لابن حجر والميزان للذهبي والمقاصد الحسنة للسخاوي وتذكرة الموضوعات لابن طاهر المقدسي واللؤلؤ المرصوع، ومنتخب كنز العمال، ومسند الإمام أحمد، ومشكاة المصابيح وذيلها للقنوجي، وتيسير الوصول لابن الربيع، والتيسير على الجامع الصغير للمناوي، وشرح الإحياء لمرتضى الزبيدي وغيرها، مستعينا على ذلك بما حباه الله به من تمام الحفظ وحسن الاستحضار، فما يكاد يشرع في قراءة علم حتى يصبح بعد فترة وجيزة من الأئمة المبرزين فيه، وبقي على هذه الحال من الإعداد والتكوين إلى أن أذَّن مؤذِّن الرحيل.

رحلته في طلب العلم:

ثم بدأت الرحلة في طلب العلم بتوجيه من والده، وكان ذلك سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة وألف وعمره لم يتجاوز التاسعة عشر، فتوجه إلى القاهرة ولازم علماء الأزهر الشريف فقرأ الآجرومية بشرح الكفراوي وابن

عقيل والأشموني على الألفية والسلم بشرح الباجوري وجوهرة التوحيد ومختصر خليل بشرح الدرديري وحاشية الدسوقي وصحيح البخاري وتفسير البيضاوي (على الشيخ محمد بخيت) وموطأ مالك، والتهذيب في المنطق للسعد التفتازاني، وحاشية العطار، وسمع ثلاثيات البخاري، ومسلسل عاشوراء بشرطه، والمسلسل بالأولية وقرأ قطر الندى في النحو، وشرح التحرير في الفقه الشافعي.

ولزم بيته قرابة عامين لا يخرج إلا للصلوات وعكف على خدمة الحديث الشريف، فكان لا ينام بالليل حتى يصلي الصبح والضحى.

وذاع صيته وانتشر واحتاج إليه القاصي والداني فكانت ترد إليه المسائل من كبار العلماء أمثال الشيخ محمد بخيت المطيعي والشيخ أحمد رافع الطهطاوي والشيخ يوسف الدجوي، بل إن والده -رحمه الله- كان في آخر عمره يحيل السائلين عليه، وكان يسأله عن صحة الأحاديث ورتبتها ويطلب منه إيضاح ذلك بالدليل، وما أكثر الأجزاء الحديثية التي ألَّفها الشيخ إلا من هذا القبيل.

شـيوخه[1]:

وأما شيوخه فهم كثيرون، وقد ضمنهم كتابيه البحر العميق والمعجم الوجيز، وشيوخه قسمين؛ قسم أخذ عنهم العلوم الإسلامية وتلقى عنهم أيام دراسته، بحثاً وتدقيقاً ودراية، وقسم سمع منهم بعض الكتب الحديثية مع إجازتهم إياه، والقسم الثاني هم الأكثر.

(١) الشيخ المحدث المجتهد السيد محمد بن الصديق بن أحمد بن عبد المؤمن الحسني - والد المؤلف-، وهو من أجل شيوخ المؤلف، درس على يده فنوناً كثيرة، وقد أفرد المؤلف له مصنفاً سماه: «سبحة العقيق»، ثم اختصره في: «التصور والتصديق»، توفي رحمه الله سنة ١٣٥٤هـ. وقد أخذ عنه المؤلف مختصر خليل وألفية ابن مالك وصحيح البخاري، والتراجم والطب والتاريخ.

(٢) العلامة السيد العربي بن أحمد بودرة الغربي، أخذ عنه القرآن وعلومه، كما سبق.

---

(١) من أراد الاستزادة فليراجع:
- البحر العميق في مرويات ابن الصديق (وهو فهرست في أخبار ومرويات أحمد بن الصديق) تأليف أحمد بن الصديق (مخطوط).
- سبحة العقيق في ترجمة سيدي محمد بن الصديق، نفس المؤلف (مخطوط).
- التصور والتصديق بأخبار الشيخ سيدي محمد بن الصديق، نفس المؤلف (مطبوع).
- المعجم الوجيز للمستجيز، نفس المؤلف (مطبوع).
- المؤذن بأخبار سيدي أحمد بن عبد المؤمن، نفس المؤلف (مخطوط).
- حياة الشيخ أحمد بن الصديق، للشيخ عبد الله التليدي (مطبوع).
- الأنس والرفيق بمآثر سيدي أحمد بن الصديق، عبد الله التليدي (مطبوع).
- تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع، جمع الشيخ أبي سليمان محمود سعيد بن ممدوح (مطبوع).

(٣) الإمام المحدث الفقيه أبو عبد اللَّه محمد بن جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الكتاني، ولد سنة ١٢٧٤م، له مؤلفات عديدة، رحل إليه المصنف وسمع منه حديث الرحمة المسلسل بالأولية بشرطه، وقرأ عليه الأوائل العجلونية، وكثيراً من مسند أحمد، ومسلسلات عقيلة، والشمائل.

(٤) الشيخ شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد إمام بن برهان الدين أبي المحالي إبراهيم السقا الشافعي (ولد بالقاهرة سنة ١٢٨٣هـ - وتوفي سنة ١٣٥٤هـ)، حضر عليه في أواخر عمره، أخذ عنه الأجرومية، وألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل، والتحرير في فقه الشافعي، والسلم في المنطق، وجوهرة التوحيد، وسمع منه مسند الشافعي وثلاثيات البخاري، مسلسل عاشوراء، أجازه إجازة عامة قبل وفاته بسنة.

(٥) الشيخ العلامة محمد بخيت بن حسين المطيعي الحنفي الصعيدي[1] (ولد سنة ١٢٧٠هـ - وتوفي سنة ١٣٥٤هـ)، أخذ عنه التفسير وصحيح البخاري، ولازمه سنتين، وحضر دروسه في شرح الإسنوي على منهاج البيضاوي في الأصول، وشرح الهداية في الفقه الحنفي، وسمع منه مسلسل عاشوراء بشرطه.

(٦) العلامة الفقيه محمد بن إبراهيم السمالوطي القاهري المالكي المتوفى

---

(١) وقد كان الشيخ المطيعي يعتمد على شيخنا صاحب الترجمة في كثير من المسائل الحديثية ولا يستنكف أن يسأله عنها وهو في الدرس أمام الطلبة، فسأله عن حديث «خذوا من القرآن ما شئتم لما شئتم»، فأجابه بأنه ليس بحديث، وسأله عن حديث «دعوه يئن فإن الأنين اسم من أسماء اللَّه» فقال له: إنه موضوع، فطلب منه أن يكتب له ذلك بدليله ففعل.

سنة ١٣٥٣هـ، كان رحمه اللَّه بحراً في الفقه المالكي واللغة العربية، حضر المؤلف عليه تفسير البيضاوي وموطأ مالك، وقرأ عليه التهذيب في المنطق، وأجازه إجازة عامة.

(٧) الشيخ العلامة المحقق أبو العباس أحمد بن محمد بن عمر الزكاري، المعروف بابن الخياط الفاسي، الشريف الحسني، ولد سنة ١٢٥٢هـ، أدركه المؤلف قبل وفاته بسنة، فأخذ عنه المسلسل بالمصافحة وأملى عليه سنده، فأجازه إجازة عامة، توفي بفاس سنة ١٣٤٥هـ.

(٨) المحقق البارع العلامة أبو الفضل أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن رافع الحسيني القاسمي الحنفي الطهطاوي، المولود بطهطا سنة ١٢٧٥هـ، له الثبت العجيب المسمى: «إرشاد المستفيد» كتبه في ١٥ عاماً، سمع المؤلف منه مسلسل عاشوراء، والمسلسل بالعيد، وبعض صحيح البخاري، وسنن الدارقطني، وقد أجاز المصنف إجازة عامة، توفي رحمه اللَّه سنة ١٣٥٥هـ.

(٩) العلامة الفقيه شيخ الشافعية ومفتيهم بالديار المصرية، الشيخ محمد بن سالم الشرقاوي النجدي، المتوفى سنة ١٣٥٠هـ، أخذ عنه مختصر خليل من أوله إلى آخر كتاب النكاح، وحضر عليه مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي بشرح علي القاري، ومتن أبي شجاع في فقه الشافعي، وأجازه إجازة عامة.

(١٠) شيخ الديار الشامية العلامة بدر الدين بن يوسف المغربي الشافعي، شيخ دار الحديث النوورية بدمشق، ولد سنة ١٢٥٥هـ، يروي عن البرهان السقا، سمع منه حديث الرحمة وبعض مجالس من صحيح

مسلم من إملائه بجامع دمشق.

(١١) العلامة الشيخ محمد سعيد بن أحمد الفرا الحنفي الدمشقي سبط العلامة ابن عابدين الحنفي، توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة وألف، أخذ عنه المسلسل بالسبعة، وسمع منه حديث الرحمة بشرطه، وأجاز له إجازة عامة.

(١٢) أبو الفضل محمد بن علي الجيزاوي الوراقي المالكي المتوفى سنة ١٣٤٦هـ. وهو شيخ الأزهر السابق، وقد تولى مشيخة الأزهر بعد الشيخ سليم البشري.

(١٣) العلامة الفقيه محمد بن محمد الحلبي المصري الشافعي شيخ الشافعية بالديار المصرية، المتوفى سنة ١٣٤٥هـ.

(١٤) أبو عبد اللّه محمد بن المأمون بن عبد المتعالي ابن الولي الشهير أحمد بن إدريس العرائشي اليمني، المتوفى سنة ١٣٤٦هـ تقريباً.

(١٥) الفقيه العلامة كمال الدين محمد بن محمد بن خليل القصيباتي، أبي المحاسن القاوقجي الطرابلسي ثم المصري، المتوفى سنة ١٣٤٥هـ.

(١٦) شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد بن محمد عليش المالكي نجل العلامة الفقيه المالكي الكبير، توفي سنة ١٣٤٤هـ تقريباً.

(١٧) الشيخ الخضر بن الحسين التونسي المالكي شيخ الأزهر، له ثبت سماه «عمدة الأثبات»

(١٨) العلامة الفقيه أبو عبد اللّه محمد بسيون بن عسل القرنشاوي الشافعي المتوفى سنة ١٣٤٢هـ.

(١٩) العلامة المحدث الفقيه أبو عبد اللَّه محمد بن إدريس القادري الحسني الفاسي المتوفى سنة ١٣٥٠هـ.

(٢٠) العلامة أبو الحسين محمد بن محمود خفاجة الدمياطي المتوفى سنة ١٣٦١هـ تقريباً.

(٢١) الفقيه العلامة الشيخ محمد علي بن حسين المالكي المكي، مفتي المالكية بمكة، صاحب تهذيب فروق القرافي.

(٢٢) الشيخ الفقيه محمد بن أحمد بن علي بن أبي طالب الجزائري ثم الشامي نزيل بيروت.

(٢٣) العلامة الأصولي الشيخ محمد أبو حسنين العدوي المالكي المصري المتوفى سنة ١٣٥٤هـ.

(٢٤) العلامة الشيخ محمد بهاء الدين أبو النصر القاوقجي الطرابلسي الشبيني.

(٢٥) الشيخ محمد بن رجب السكندري الفقيه المالكي.

(٢٦) الشيخ فتح اللَّه بن أبي بكر البناني الرباطي، المولودَ سنة ١٢٨٠هـ- المتوفى سنة ١٤٥٤هـ.

(٢٧) الشيخ أبو عبد اللَّه محمد المكي بن محمد البطاوري الرباطي المتوفى سنة١٣٥٥هـ.

(٢٨) العلامة المحدث المؤرخ الشيخ عبد الستار بن عبد الوهاب البكري الصديقي الهندي ثم المكي، المتوفى سنة ١٣٣٦هـ.

(٢٩) العلامة الفقيه أبو العباس أحمد بن عبد السلام العبادي السميحي

الغماري المتوفى سنة ١٣٦١هـ.

(٣٠) العلامة المحدث المسند أبو محمد عبد اللّٰه بن محمد بن غازي الهندي ثم المكي مؤلف كتاب تاريخ مكة والثبت الكبير وغيرهما، المتوفى سنة ١٣٦٧هـ.

(٣١) العلامة الإمام يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين الحسني الصنعاني، ملك اليمن المقتول سنة ١٣٦٧ هـ.

(٣٢) الإمام العلامة شيخ الإسلام وقاضي القضاة بالديار اليمنية أبو علي الحسين بن علي العمْري المعمر رحمه اللّٰه تعالى، المتوفى في شوال سنة ١٣٦١هـ. عن سبع وتسعين سنة.

(٣٣) العلامة أبو محمد عبد المجيد بن إبراهيم الشرنوبي الأزهري المالكي المتوفى سنة ١٣٤٥هـ.

(٣٤) العلامة الشيخ المعمر أبو محمد عبد اللّٰه بن محمد بن صالح البنا السكندري الحنفي الخلوتي.

(٣٥) الفقيه العلامة الشيخ أحمد بن نصر العدوي المالكي المتوفى سنة ١٣٤٧هـ تقريباً.

(٣٦) العلامة أبو محمد صالح بن أسعد الحمصي ثم الدمشقي.

(٣٧) العلامة أبو محمد صالح بن مصطفى الآمدي الدمشقي الحنفي.

(٣٨) العلامة أبو محمد عبد الكريم بن محمد سليم بن محمد نسيب الخمراوي الحسيني الدمشقي شيخ الجامع الأموي.

(٣٩) العلامة أبو التقى محمد توفيق بن محمد الأيوبي الأنصاري الدمشقي الحنفي.

(٤٠) الأستاذ أبو الحسن علي بن علي بن محمد بن عيدروس بن عمر الحبشي العلوي الحضرمي التريمي، اجتمع بالمؤلف في مكة المكرمة ثالث أيام التشريق، وأجازه إجازة عامة سنة ١٣٥٦هـ.

(٤١) العلامة الأثري المعقولي عبيد اللَّه بن الإسلام السندي الهندي الديويندي ثم المكي.

(٤٢) العلامة الشيخ أحمد بن محمد الأدرمي الهندي المدراسي الشافعي الشاذلي، سمع منه حديث الرحمة بشرطه بمكة المشرفة، وأجازه سنة ١٣٥٦هـ.

(٤٣) العلامة الصالح السيد عيدروس بن سالم بن عيدروس، الحسيني العلوي الحضرمي المكي، اجتمع به المؤلف في حج سنة ١٣٥٦هـ في مكة المكرمة، وسمع منه المؤلف حديث الرحمة بشرطه وسمعه منه وتدبج معه عندما زاره في منزله، وأجازه في جميع مروياته، كما أجاز له والده السيد سالم البار. والسيد حسين محمد محمد الحبشي، والسيد أحمد بن الحسين العطاس، والسيد عمر بن أحمد البار.

(٤٤) العلامة الغازي المجاهد سيف الرحمن بن عبد المؤمن خان الأفغاني الدراني.

(٤٥) العلامة الصالح الشيخ أحمد بن مصطفى البساطي المدني.

(٤٦) الأستاذ محمد بن عثمان الداغستاني الحنفي المدني.

(٤٧) الأستاذ الفاضل الشيخ طه بن يوسف الشعبيني الشافعي المصري المتوفى سنة ١٣٧٣هـ.

(٤٨) العلامة المسند الراوية الأثري النحوي أبو حفص عمر بن حمدان بن عمر بن حمدان المحرسي التونسي المدني[١] ، له معرفة بالحديث متوناً ورجالاً وفقهاً، وإلماماً بالرواية، توفي بالمدينة المنورة سنة ١٣٦٨هـ، قدم القاهرة فلازمه المؤلف مدة إقامته بها فسمع منه حديث الرحمة بشرطه وأكثر مسلسلات عقيلة، والمسلسل بالدعاء عند الملتزم، وصحيح البخاري وأوائل مستدرك الحاكم، وأذكار النووي، والأوائل العجلونية، والمعجم الصغير للطبراني، وكتب له إجازة عامة على ظهر المجلد الأول من المستدرك.

(٤٩) الأستاد الفاضل الأديب عويد بن نصر الخزاعي المكي المصري الضرير الشافعي المتوفى سنة ١٣٥٢هـ.

(٥٠) الأستاذ الخطيب العلامة الشيخ عبد المعطى بن حسن بن رجب السقا المتوفى سنة ١٣٤٨هـ.

(٥١) الفقيه أبو محمد عبد اللّه بن محمد زُنْط الصَعيدي الإسنوي المالكي.

(٥٢) الفقيه عبد الرحيم الأسيوطي الجرجاوي المالكي المتوفى سنة ١٣٤٢هـ تقريباً.

(٥٣) العلامة أبو أحمد يس بن أحمد الخياري المدني الشافعي المتوفى سنة ١٣٤٥هـ.

---

(١) وقد انتفع به المؤلف كثيراً، وذكر له يوماً أنه لا يقبل على الفروع بغير معرفة أدلتها، وكتب المالكية خالية من ذلك، فقال له: إذا أردت ذلك فعليك بكتب الشافعية، فإنها حتى الصغير منها تتعرض لدليل كل مسألة، وأقربها وأصغرها شرح التحرير لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري.

(٥٤) العلامة المشارك الراوية المسند أبو محمد عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليمني الصنعاني الزبيدي، له مؤلفات كثيرة منها تاريخ اليمن وثبته المسمى الدرر الفرائد الجامع لمتفرقات الأسانيد، توفى سنة ١٣٧٩هـ.

(٥٥) أبو محمد عبد الوهاب بن نصار المصري القاهري الأزهري.

(٥٦) الشيخ المعمر أبو النصر عوض بن محمد العفري الزبيدي القاهري، المتوفى سنة ١٣٤٦هـ، وعمره ١١٦ عاماً.

(٥٧) العالم الأثري الشيخ أبو القاسم بن مسعود الدباغ الحسيني الإدريسي العباسي المدني، المتوفى سنة ١٣٥٧هـ.

(٥٨) العلامة أبو حفص عمر بن أبي بكر بن عبد اللّه باجنيد الحضرمي الأصل المكي الدار، من مشاهير علماء مكة في عصره، توفي أوائل سنة ١٣٥٤هـ.

(٥٩) الأستاذ الشيخ أبو الحسن علي بن محمد بن حسين الحبشي العلوي الحضرمي المكي.

(٦٠) الأستاذ الواعظ أبو الحسن علي بن حسن بن شعبان الجربي القاوقجي.

(٦١) الفقيه العلامة مفتي الديار المصرية الشيخ عبد الرحمن بن محمد الأسيوطي الحنفي المعروف بقرعة المتوفى سنة ١٣٥٥هـ.

(٦٢) الأستاذ يوسف بن إبراهيم بن محمد بن رضوان بن يوسف الشافعي المصري.

(٦٣) أبو الثناء محسن بن ناصر باحربة اليمني الحضرمي الفقيه الشافعي.

(٦٤) العلامة أبو فتوح أحمد بن محمد القاهري الحنفي الضرير.

(٦٥) أبو محمد عبد القادر بن محمد حوار المدني.

(٦٦) العلامة المفتي القاضي شيخ الديار التونسية الطيب بن محمد بن أحمد النيفر الحسني التونسي.

(٦٧) العلامة المحقق الشيخ محمد أمين بن محمد سويد الدمشقي الحنفي المتوفى سنة ١٣٤٥هـ.

(٦٨) الأستاذ خالد بن محمد بن محمد الأنصاري الحمصي الحنفي.

(٦٩) الأستاذ عبد الجليل بن سليم الدّرا الدمشقي.

(٧٠) الأستاذ الواعظ العلامة عبد القادر بن محمد بن سليم الكيلاني الدمشقي المعروف بالإسكندراني.

(٧١) الفقيه العلامة أبو محمد عطاء بن إبراهيم بن يس الكسم الدمشقي الحنفي.

(٧٢) الفقيه أبو محمد عبد القادر بن موهوب بن أحمد بن أحمد بن عيسى بن سليمان المدكالي المنيعي الجزائري.

(٧٣) العلامة نجيب بن مصطفى كيوان الدمشقي.

(٧٤) محيى الدين البني الدمشقي.

(٧٥) عبد القادر بن مصطفى بن عبد الغني القباني البيروتي.

(٧٦) العلامة أبو النون يونس بن موسى بن محمد العطافي المصري

الشافعي المتوفى سنة ١٣٤٦هـ.

(٧٧) العلامة أبو المحاسن يوسف شلبي الشيرانجوى الشافعي المتوفى سنة ١٣٤٦هـ. تقريباً

(٧٨) العلامة نائب الأزهر الشيخ عبد المجيد بن إبراهيم بن محمد السنديوني اللبان الشافعي.

(٧٩) الأستاذ عبد العظيم بن إبراهيم السقا المتوفى سنة ١٣٤٥هـ.

(٨٠) العلامة المحقق السيد محمد بن محمد زبارة الحسني اليمني الصنعاني الزيدي، صاحب نيل الوطر في تراجم علماء اليمن، المتوفى سنة ١٣٨٠هـ.

(٨١) الشيخ محمد المهدي بن العربي العزوزي الفريجي.

(٨٢) الشيخ عبد القادر شلبي الشامي الطرابلسي المدني الحنفي.

(٨٣) العلامة المحدث المسند الراوية عبد الباقي بن علي بن محمد معين الأنصاري اللكنوى المدني، المولود سنة ١٢٨٦هـ، والمتوفى سنة ١٣٦٤هـ.

(٨٤) العلامة المشارك أبو زيد عبد الرحمن بن محمد القرشي الفلالي الفاسي.

(٨٥) العلامة يوسف بن إسماعيل بن يوسف بن إسماعيل النبهاني الشافعي المولود سنة ١٢٦٦هـ، المتوفى سنة ١٣٥٠هـ.

(٨٦) العلامة المسند الراوية أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد الإدريسي الزواوي.

(٨٧) العلامة أبو الوفاء خليل بن بدر بن مصطفى الخالدي المقدسي الحنفي المتوفى سنة ١٣٦٠هـ.

(٨٨) الأستاذ العلامة السيد العباسي بن محمد بن أمين بن أحمد رضوان المدني.

(٨٩) العلامة المعمر الشيخ محمد دويدار الكفراوي المصري المتوفى سنة ١٣٦١هـ.

(٩٠) العلامة المؤرخ المسند الشيخ محمد راغب الطباخ، المتوفى في رمضان سنة ١٣٧٠هـ.

(٩١) الشيخ الفقيه الخطيب العابد ابن العلامة أحمد بن طالب بن سودة.

(٩٢) الأستاذ أبو محمد عبد العزيز بن أبي القاسم مسعود الدباغ المدني.

(٩٣) الشيخ محمد زاهد الكوثري الحنفي التركي القاهري، المتوفى بالقاهرة سنة ١٣٧١هـ. اجتمع به المؤلف مراراً وتذاكرا، وعندما طبع ثبته، كتب إلى المؤلف إجازة وبعث بها إليه.

(٩٤) الفقيه العلامة الشيخ مختار الشكشوكي الطرابلسي المغربي.

(٩٥) الشيخ محمد الزمزمي ابن الشيخ محمد بن جعفر الكتاني المتوفى بدمشق سنة ١٣٧١هـ.

(٩٦) والعلامة المحقق شيخ جامع الزيتونة الشيخ الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي.

(٩٧) المسند الراوية المؤرخ القاضي أبو محمد عبد الحفيظ بن محمد الطاهر بن عبد الكبير الفهري الفاسي.

(٩٨) الشيخ محي الدين بن إبراهيم بن محمود بن أحمد بن عبيد العطار.

(٩٩) الشيخ محمد بن كفور المراكشي.

(١٠٠) الشيخ محمد بن علي الطرابلسي.

(١٠١) العلامة أبو عبدالله محمد بن عبد الهادي بن حسن السقاف الباعلوي الحضرمي، قدم القاهرة مع جماعة من أصحابه عقب رجوعه من الحج سنة ١٣٤٣هـ، سمع منه حديث الرحمة المسلسل بالأولية، وأجاز المؤلف إجازة عامة، وأجازه المؤلف أيضاً بعد أن أسمعه حديث الرحمة، وكتب له إجازة مطولة سماها : «تحفة الأشراف بإجازة الحبيب السقاف».

(١٠٢) أمة الله بنت عبد الغني بن أبي سعيد المجددي الدهلوي، تروي عن والدها، عمرت عمراً طويلاً، توفيت سنة ١٣٥٧هـ.

(١٠٣) السيدة مريم بنت جعفر بن إدريس الكتانية الفاسية.

(١٠٤) السيدة عائشة بنت أحمد القصبية.

(١٠٥) أم البنين آمنة بنت عبد الجليل بن سليم الذرا الدمشقية.

(١٠٦) السيدة فاطمة بنت أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن يحيى -الشهير بصاحب البقرة- الحسينية العلوية الحضرمية.

(١٠٧) السيدة الجليلة سيدة بنت عبد الله بن حسين بن طاهر الحسينية العلوية الحضرمية، وهى خالة السيدة فاطمة المذكورة قبلها تروى عن والدها بأسانيده المذكورة في «عقد اليواقيت»، فهو من شيوخ

عيدروس بن عمر الحسيني، وهذا سند في غاية العلو.

(١٠٨) السيدة خديجة بنت محمد بن أحمد المحضار الحسينية العلوية الحضرمية زوجة الإمام الكبير أحمد بن حسن العطاس، بعثت بإجازة من تريم لصاحب الترجمة.

عقيدته[1]:

هي عقيدة أهل السلف الصالح -رضي الله عنهم- وهي التفويض في المتشابه من الصفات، مع التنزيه وعدم التأويل، ويرى ماعدا هذا بدعة وضلالاً، ويجعل كل من خالف ذلك من الفرق الضالة التي أخبر النبيﷺ أن أمته ستفترق عليها.

منهجه العلمي:

وكان ينبذ التقليد وينعى على المقلدة ما هم عليه من التقليد المذموم، حتى إنه كان يتأول الكثير من الآيات القرآنية التي وردت في ذم الاتباع والتقليد الأعمى على الفقهاء المعاندين المتعصبين للمذهب مع وقوفهم على الدليل، وبحيث كان يعتقد أن ما من مصيبة أو ورطة وقعت فيها الأمة إلا وللتقليد اليد الطولى فيها، إلى غير ذلك من الاستنباطات والإشارات التي ضمَّنها كتابه العجيب المسمى «الإقليد في تنزيل كتاب الله على أهل التقليد»، وقد شرح في هذا المصنف الذي يقع في مجلد ضخم كيف كان تدرجه في معرفة شرع الله على الحقيقة بدءاً بقراءة كتب المالكية ثم الانتقال إلى فقه الشافعية، ثم بعد ذلك النظر في كتب الخلاف العالية، وفي هذا يقول الشيخ:

«فلما نظرنا في كتب الخلاف العالية وكشف لنا عن حقائق تلك المذاهب وأفل تحقيقها في نظرنا صرنا لا نقلد أحدا من خلق الله تعالى لا الشافعي ولا غيره، وإنما ننظر في كتبهم على سبيل النظر في أقوالهم

(١) مقتبسة من «البحر العميق».

ومعرفة دلائلهم والتفقه منها والتبصر بها والاهتداء بعلمهم والسير على طريقتهم لا على سبيل تقليدهم»[١].

وعليه فقد كان الرجل نسيج وحده وفريد عصره في ذلك المضمار ينئا بفكره عن التعصب والتزمت الممقوت، والذى كان صفة سائدة بين علماء ذلك الوقت وخاصة المالكية منهم، فكان يعتمد في اجتهاداته على استنباط الأحكام من أصولها وإلحاق الفروع بمعادنها الأولى دون إفراط ولا تفريط[٢]، لا يضره في ذلك مخالفته لمن خالف ما لم يخرق إجماعا معتبرا.

وقد أخطأ من زعم أنه كان ظاهرى المذهب أو أنه تبنى آراء ابن حزم في جملتها[٣] إذ ليس الأمر كذلك بل غايته أنه اعتمد قاعدة ابن حزم في القياس ثم خالفه في الفروع التى تمسك فيها ابن حزم بظاهر النصوص تمسكا مبالغا فيه يبعد عن روح التشريع والغاية منه.

وكان يبغض كتب الفروع العارية عن الدليل بغضا شديدا ولا ينصح

---

(١) انظر «حياة الشيخ أحمد بن الصديق» لعبد اللّه التليدي (ص١٧) بتصرف.

(٢) بل كان ينهج منهجاً وسطاً في هذا المجال، فلا هو يقيس الأقيسة الفاسدة، ولا يلغي القياس بالجملة، وإنما يعتبر العلة التي اعتبرها الشارع فقط دونما تكلف في استنباطها، ملتزماً في كل ذلك بما صح لديه من الدليل.

(٣) حدثنا بذلك شيخنا عبد اللّه بن الصديق حيث ذكر أن أخاه السيد أحمد قبل وفاته بيسير كان قد رجع عن بعض آرائه الفقهية التي قلد فيها ابن حزم، لتبينه أن الصواب في خلافها.

بالاشتغال بها ولا تضييع الأعمار في تحقيقها كمختصر خليل وشروح التحفة والزقاقية والعمل الفاسى والمطلق والنوازل وأمثالها.

وعلى النقيض كان يحض على مطالعة الكتب المعينة على فتح باب الاجتهاد والتمرس، من ذلك ما أتى في بعض مكاتباته قائلا:

« كما أحب أن تقتنى كتاب المحلى لابن حزم والمغني لابن قدامة وشرح المهذب للنووي وفتح القدير لابن الهمام، فهذه الكتب تكفي لمعرفة الحق في الأحكام الشرعية، ولا بأس أن يضاف إليها " نيل الأوطار " "والروضة الندية" للقنوجى بل هما مهمان للغاية ولاسيما "النيْل".

وإذ جعل الله تعالى فيك قريحة وقادة وفهمًا صائبًا وشرح صدرك للعمل بالدليل فإنه يجب عليك أن تطلب هذا العلم الذي أصبح في حقك فرض عين وأن لاتضيع الفرصة بطلب الدنيا فالدنيا توجد عند كل أحد ولا توجد الهداية وعلم السنة إلا عند الفرد بعد الفرد والواحد بعد الواحد في الدنيا، والسلام»[1].

ولا يخفى ما كان يوليه الشيخ من اهتمام بالغ لكتاب نيل الأوطار حيث كان يوصى بإدامة النظر فيه وقراءته المرة بعد الأخرى لعظم نفعه.

وقد سار على نهجه شقيقه العلامة عبد الله بن الصديق حيث أخذ على عاتقه قراءة نيل الأوطار مع الطلبة من أوله إلى آخره قرابة عشر سنين أو يزيد متناولاً إياه بالشرح والتعليق وتصحيح ماتحرف من النسخ المطبوعة.

---

(١) انظر «حياة الشيخ أحمد بن الصديق» لعبد اللّه التليدي (ص ٨٠).

أثـر ابن الصـديق في نشـر السنـة وإثراء الحياة العلـمية في عصره

ولاشك أن ابن الصـديق كان له اليـد البيضـاء على العلماء مـن بعده سواء بما نقل لهم عن كتب لم ترها العيون من قبل، أو بما خلَّف لهم من تراث محرر شامل جامع، يقول الشيخ التليدى[1] :

وأما إذا كـتب في جـزئية فـقهـية فلا يـترك فاذة ولاشـاذة ولا إيراداً ولا اعتراضاً ولامذهباً له تـعلق بذلك إلا ويذكره بنصه من أصوله وكتب أهله التى قد لا يسمع بها أكابر المطلعين وأساطين المحققين، وكان لايقتصر على مذاهـب الأئمة المتـبوعين بل يأتى بمذاهب الصـحابة والتـابعين وتابعيـهم واجتهـاداتهم وفتاويهم وغـرائبهم حتى يظن القارىء أنه عـاصر جميـعهم وأخذ عنهم وارتوى من ينابيع علومهم مشافهة اهـ.

وكان له قلم سيال بما يتحف القارىء ويشفي غليل السائل، فلا تراه إلا مشـتغـلا بحديث رسول الله ﷺ إمـا بإنشاء المسـتخرجـات على الكتب الحديثـية، أو بالنقد والكلام عن علل الرجـال- وهو علم من أدق العلوم لايتصدر له إلا الفـرسان في علم الحديث- أو إجابة لمن سـأله عن صحة حديث مع بيـان طرقه والكلام عليه، أو هو يـبيِّضُ ما كان كـتبه سـالفا، حيث لم يـكن يعتمـد في ذلك على أحد -كـما هو الحـال مع كثـير من العلماء- بل كان يقوم على جميعها بنفسه.

(١) انظر «حياة الشيخ أحمد بن الصديق» لعبد اللَّه التليدي (ص٢٨) .

ومما سهل عليه هذا الأمر كثرة حفظه وسعة اطلاعه مع شدة الاستحضار(1)، حيث لم يكن بحاجة إلى مطالعة المراجع دائما، بل كان كثيرا مايعتمد على ذاكرته في النقل، مما أعانه كثيرا على الكتابة وهو بمنفاه.

غير أنه رحمه الله كان تعتريه حدة في بعض كتاباته خاصة إذا تعرض للنقد أو للرد على مسألة علمية قد حاد فيها أحد العلماء عن الجادة، فهو ينفعل ويغضب لذلك، وربما صدرت منه بعض الألفاظ الحادة التى إن دلت على شيء فإنما تدل على شدة غيرته على شرع الله وسنة نبيه ﷺ .

وكان مع صغر سنه يقوم مقام الطالب والأستاذ في آن واحد، أو هو الشاب الشيخ كما وصفه بذلك علامة الديار المصرية الشيخ بخيت المطيعي، لأنه شاب في سنه، شيخ في علمه وعقله، وليس أدلَّ على ذلك من أن يقصده علماء عصره للقراءة عليه وهو لم يزل في مرحلة الطلب، فقرأ فتح الباري سردا، وقرأ الكتب الستة مرات، ودرَّس نيل الأوطار والشمائل المحمدية.

ثم تصدر للإملاء، فأحيا بذلك سنة الحفاظ الأوائل وكانت قد اندثرت، فجلس لذلك بمسجد الحسين ومسجد الكخيا بالقاهرة والمسجد

---

(1) ومما يذكر في هذا المقام أن الشيخ في مرحلة طلبه الأولى كان قد تناول حبَّ «البَلاذُر»، وهو من نوع الزبيب يخرج في أرض الأندلس، وهو مشهور بين الحفاظ بأنه يقوي الذاكرة ويعين على الحفظ، لذا حرص كثير من الحفاظ على تناوله، منهم مفخرة المغرب الحافظ ابن رشيْد السبتي المتوفى سنة ٧٢١هـ.

الأعظم بطنجة، يقول الشيخ التليدى[1]:

وقد كان يدرس صحيح مسلم وجامع التـرمذي بالجامع الكبير بطنجة فكان يملي ثمانين حديثا بأسـانيدها من حفظه بلا تلعثم ولا توقف، ثم إذا فرغ منهـا يرجع فيبتـدئ بالحديث الأول فيتكلم على تخـريجه وذلك بأن يذكر من وافق المصنف على تخـريج ذلك الحديث من أصحـاب الأمهات والأصـول المسندة ثم يذكـرها بألفـاظهـا وطرقـها ورواتـها مـعـزوة إلى مخرجيها، وهو في كل ذلك يصـحح ويحسن ويضعف، ثم ينتقل لرجال الحديث فيتكلم على تراجمهم واحدا إثر الآخـر فيذكر مواليدهم ونشآتهم ورحلاتهم وشـيوخهم وتلامذتهم وأحـوالهم وسيرهم ووفيـاتهم، وكانت تراجم هؤلاء جميعا نصـب عينيه كأنه عاصر الجميع اهـ .

وكان -رحمه الله- لا يتوانى عن الدعـوة إلى العمل بكثـير من السنن المهجورة في مذهب مـالك كالتعوذ والبسملة والجهـر بالتأمين ورفع اليدين في الانتقال ووضع اليمين على الشـمال والسلام من الصلاة مرتين والأذان بين يدي الخطيب في يوم الجمـعة، إلى غير ذلك من السنن الشـريفة التي كاد يَحْرمُ العمل بها في بلاد المغرب قاطبة.

وكمـا كان ذلك حـاله في الدعوة إلى نشـر السنة، كان كـذلك يحب موافقة السنة في كل شيء:

- من ذلك أنه كان يخضب وفرته ولحيته إلى أن توفي .

- ومنها أنه مشى مرة حافيا في الطريق ليوافق بذلك فعل رسول الله ﷺ.

---

(١) انظر «حياة الشيخ أحمد بن الصديق» لعبد اللّٰه التليدي (ص٢٩) بتصرف .

- ومنها تكبيره سبعًا على الجنازة بالمسجد الأعظم بطنجة .

- ومنهـا أنه ما كان يدخـر ولا يعرف للحـرص معنى أصـلاً إذ هو ينافي التوكل .

- ومنها تجيشه لمحاربة الاستعـمار الفرنسي في نحو ألفين من مريديه إحياء لفريضة الجهاد .



نبذة عن صفاته الخَلْقية والخُلقية

أولاً: صفاتـه الخَلقيـة

كان الشيخ أحـمد بن الصديق مـتوسط القامـة، عظيم الرأس عريض الجبهـة، موفور الصحة إلا أنه أصيب فـي أخرياته بداء القلب، وكان له وفرة ولحية كثة دائما ما يخضبهما وكان يكسوه رونق ويعلوه أبهة العلماء.

ثانياً: صفاتـه الخلقيـة

ا- شدته في مخالفة الكفار:

وكما كان رحمـه الله شديداً في تمسكه بالسنة، كان كـذلك شديداً في مخالفته للكفار، يظهر ذلك جليًا من خلال جوابه لمن سأله عن حكم لبس الجبة الضيقة الكمين حيث قال:

وأما شبهة الملاعين في كونه ﷺ لبس جبة ضيقة الكمين فضاحكة لأمور:
الأولى أنه ﷺ كان في المدينة المنورة في ضيق من العيش وذلة من الأشياء في الملبس والمطعم، فكان لذلك يلبس ما وجد.

الثاني: أنه ﷺ عُرف من خلقه الكريم وهديه الشريف أنه كان يقبل الهدية ويستعملها تطيـيبا لخاطر مهديها سواء كان حاضرا حـتى يُسَرَّ برؤيتها عليه ﷺ أو بعيداً حتى يصله خبر ذلك.

الثالث: أن لبس الجبة الضيقة الكمين كانت من لباس العرب لكثرة ترددهم في التجارة إلى بلاد الشام واحتيـاجهم إلى الملابس، فكانوا يلبسونها حتى

اشتهرت بينهم وصارت كأنها من ملابس الحضارة وسكان المدن والتجار منهم كما استمرت عادتهم بذلك إلى يومنا هذا، فلم يبق فيها تشبه.

الرابع: أنه ﷺ لم يقصد التشبه ولا كان فيه تشبه لما ذكرنا، ومن ظن خلاف هذا كَفر وجَهل، هذا ما يتعلق بالنبيﷺ، أما هؤلاء الزنادقة فنقول لهم: نعم أبحنا لكم لبس الجبة الضيقة الكمين الطويلة إلى نصف الساقين وحكمنا بأنها من السنن النبوية، والآن فالبسوا عمامة ضخمة من سبعة أذرع من الكتان الغليظ وارخو لها العذبة وطولوا لحيتكم قبضة واخضبوها بالحناء وجزوا شاربكم والبسوا الإزار والرداء أو القميص والنعلين أو السباط، ثم مع هذه الصفة البسوا الجبة الضيقة الكمين كما فعل سيد الكونين ﷺ لأن لبسها على هذه الصفة يبعد من التشبه بالكفار بُعد السماء من الأرض، وهم لعنهم الله لوأعطى أحدهم مايغنيه لما فعل هذا، ولكنه يقص شعره على الطريقة الكافرة ويحلق لحيته ويلبس القميص والجكيتة والكرباطة والسروال والبوطات، ويعرى رأسه ويبقى لا يعرف أمسلم الأصل هو أم كافره، فأين السنة؟!

فهذا جوابهم القاطع لباطلهم، فإنهم إن ادعوا لبس الجبة فإنه لم يلبس الكرباطة ولم يلبس السروال ولم يحلق لحيته ولا قص شعره ولا لبس البوطات والتقاشير ولا ولا ولا.... فليقتصروا على السنة ونحن معهم، والسلام[1].

---

(١) جاء ذلك ضمن مجموعة رسائل الشيخ العلمية، انظر «حياة الشيخ أحمد بن الصديق» (ص٧٦، ٧٧).

كما كان لا ينقضي عجبه من علماء العصرالمتلبسين بالهيئة الفرنجية المتهافتين على شغل المناصب، ومواقفه مع علماء الأزهر في هذا الشأن كثيرة، يتأكد هذا المعنى في العديد من كتاباته رحمه الله، من ذلك:

«وإذا كان العارف أبو الحسن بن ميمون ألَّف في أواخر القرن التاسع كتابه "غربة الإسلام بين المتفقه والمتفقر بمصر والشام وما والاها من بلاد الأعجام" وحكم فيه بكفرهم وردتهم ومروقهم من الدين، فما بالك لو رأى هؤلاء المتفرنجين، بل هم والله شر من تحت أديم السماء كما ورد في السنة المطهرة»[1].

وبالجملة فقد كان الرجل في هذا المضمار نبراساً يقتدى به في الليل البهيم الذي نعيشه الآن وسط قوم قد تشبعت أرواحهم بداء التفرنج، باعوا آخرتهم بدنياهم تحت شعار التمدن والحضارة.

وفي نقده لتلك الشخصية المنحلة، كان يرى أن إفكها منوط بما أسماه «أدوات الكفار» للقضاء على الإسلام، والمتمثلة في الكنائس والمستشفيات والمدارس التبشيرية من جهة، والجرائد والمجلات[2] من جهة أخرى، فهي بمجموعها قادرة على خلق جيل متفسخ من أولاد المسلمين قد ضعفت فيهم الروح الإسلامية والتعاليم الدينية.

---

(١) انظر «التصور والتصديق» (ص١٢٢).

(٢) من مسائله الاجتهادية أنه كان يرى حرمة النظر في الجرائد والمجلات لأسباب منها: أنها لا تنقل إلا كذبا، وأنها من أسباب نشر الإلحاد والضلال، وأنها بالرغم من عدم خلوها من قرآن أو حديث أو اسم من أسماء اللَّه عز وجل إلا أنها تحقر برميها في المزابل والمراحض، ولعله أراد أن يكتب في هذا كتاباً نيابة عن أبيه سماه: «الضرب بالحدائد لقراء الجرائد».

٢- كان ينخدع لمن خدعه:

كما كان من صفاته أنه ينخدع لمن خدعه ليس جهلا منه ولكن لحسن خلقه وغرارة طبعه، كما كان يزداد إحسانه لمن هو على هذه الحالة معه لعله يستحي من فعله ويتوب إلى الله.

من ذلك ما كان من «قارَّة» و«فزاري» اللذين كانا يتقربان إلى الشيخ ويتظاهران له بالاختصاص به والنسبة إليه مع ما كانا يفترياه عليه من جرائم سياسية تناسب عداوتهما له، وبالرغم من افتضاح أمر خيانتهما للخاصة والعامة إلا أن الشيخ كان يغض الطرف عنهما ويكره إذايتهما.

والمتتبع لكتابات الشيخ يستوضح هذا المعنى جليًا، يقول في التصور والتصديق[1]:

وقد روى البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والترمذي والحاكم والبيهقي وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللهﷺ: «المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم»، يعني أن المؤمن المحمود في الفعال والخصال من كان طبعه الغرارة وقلة التظاهر بالفطنة للشر وترك البحث عن الأمور، وليس ذلك مه جهلا وغباوة بل تجاهلاً وتسامحاً لكرم أخلاقه وحسن طباعه، والفاجر من أخلاقه الخبث والدهاء والتوغل في معرفة الشر والحذر لدناءة طبعه ولسوء أخلاقه وفقده الكرم من نفسه.

قال بعض العارفين: كن عُمرى الفعل فإن الفاروق رضي الله عنه يقول: من خدعنا بالله انخدعنا له، فإذا رأيت من يخدَعَك وعلمتَ أنه مخادع،

---

(١) انظر «التصور والتصديق» (ص ١٦٤) بتصرف .

فمن مكارم الأخلاق أن تنخدع له ولا تفهمه أنك عرفت خداعه.

وعلماء الوقت يسمون مثل هذا مغفلاً وعبيطاً، جهلا منهم بالسنة وإعراضاً عن العمل بها نسأل الله السلامة والعافية بمنه اهـ.

٣- كرمه وسخاؤه:

وأما سخاؤه وكرمه فكان من طراز منقطع النظير، ينفق إنفاق من لا يخشى الفقر، ولا يردُّ السائل كائناً من كان عملاً بقوله ﷺ: «للسائل حق وإن جاء على فرس»، وكان لا يقتصد في النفقة، فسهل الله له الرزق ويسرَّه من غير تعب ولا كبير عناء كما قال الرسول ﷺ: «أبى الله أن يرزق عبده المؤمن إلا من حيث لا يعلم»، وكان يعطي أصحاب الحوائج عطاء لو وزع على الكثرة الكثيرة لأغنتهم، فهو يجود بالنفيس والغالي دون التفات إلى قيمة أو ثمن، وأخباره في هذا كثيرة وقضاياه متعددة لا يستطيع أن ينكر ذلك أحد.

وربما كان سائراً في الطريق فقصده قاصد إلى شيء من لباسه نحو قفطان أو جلابة، فما يكون منه -رحمه الله- إلا أن يخلعها من عليه ويعطيه إياها[1].

ومن صفاته الحميدة التي انفرد بها عن أهل زمانه أنه ما كان يتقاضى أجراً على التدريس والإملاء وإنما كان يفعل ذلك احتسابا، يقول في المداوي[2]:

---

(١) حدثنا بذلك الشيخ أحمد مرسي المتوفى (١٤٠٢هـ)، وكان من أشد الملازمين لصاحب الترجمة أثناء زياراته لمصر.

(٢) انظر «المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي» (٢/١٠٦).

«ونحن ولله الحمد ما دخلنا في تدريس بأجرة قط، ولا أخذت عن العلم أجراً، لكن الحق أحق بالإشهار والإعلان».

وكما كان سخياً بماله كان كذلك يجود بنفسه رخيصة في جناب الله تعالى، وما الإذايات التي تعرض لها من قبل الاستعمار من نفي وسجن إلا مصداقا لذلك، فقد نفي عن مدينة طنجة أكثر من مرة وسجن مراراً بسجن «سلا» و«أزمور»، وأوشك أن يحكم عليه بالإعدام أو بالسجن المؤبد بعد ثورته الأخيرة إلا أن الله سلم وحكم عليه بالسجن مدة ثلاث سنوات ونصف[1].

* * *

---

(١) تاريخ صاحب الترجمة السياسي قد تناوله هو بتوسع في «البحر العميق» .

مرضه ووفاته بالقاهرة

سنة ١٣٨٠ هـ

سبق وذكرنا أن الشيخ أحمد بن الصديق كان قد قام بثورة ضد الإستعمار لتخليص المنطقة الخليفية والدفاع عنها، انتهت به إلى السجن مدة ثلاث سنوات ونصف قضاها في سجن «أزمور»، وتحمل خلالها من أنواع الإذايات والمضايقات مما لا يخفى على أحد.

ومنذ ذلك الوقت، والمحن تحدق بالشيخ من كل جهة، فتارة من الحزبيين، وتارة من الخائنين، الأمر الذي دفعه لهجران المغرب والتوجه للشرق وكان ذلك سنة (١٣٧٧هـ) فدخل الشام، ووجد من أهلها ترحاباً شديداً، ثم توجه للسودان، حيث ألقى بعض المحاضرات، ومنها إلى القاهرة، وكان قد اشتد عليه المرض فأُلزم الفراش نحو ثمانية أشهر، إلى أن لبى داعِيَ ربه، وفاضت روحه يوم الأحد فاتح جمادى الثانية سنة (١٣٨٠هـ)، ودفن بمقابر الخفير رحمه الله تعالى.

ما زلت بدراً تضيء الكون مزدهراً
في اللحد نورك ينسيني سنا السرج
كَمُلْتَ فضلاً ونَقْصُ المرءِ مُفتَرِضٌ
فكان في العمرِ مجلِّي النقص والعرج
لو كنتَ تُفدي فَدتْك النفسُ يا سند
الإسلام يا طيِّب الأنفاس والأرج
قد كان نعيُكَ مأساةَ الأنام فهل منْ
مُسلمٍ غيرَ محزونٍ ومنزعج[1]

(١) هذه الأبيات جزء من قصيدة طويلة ألقاها الأستاذ محمد أبو خبزة في رثاء الشيخ.

مؤلفاتـــه

كان المؤلف رحمه الله سيوطي عصره من حيث كثرة التآليف التي ذُكر أنها تناهز الثلاثمائة، نذكر منها :

[أ]

١- الائتساء في إثبات نبوة النساء.

٢- إبراز الوهم المكون من كـلام ابن خلدون، أو «المرشـد المبـدي بفسـاد طعن ابن خلدون في أحاديث المهدي». - طبع بدمشق

٣- إتحـاف الفضـلاء والخلان بـبيـان حال حـديث الممسوخ من النجـوم والحيوان.

٤- إتحاف الحفاظ المهرة بأسانيد الأصول العشرة.

وهي: موطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أبي حنيفة، ومسند الإمام أحمد، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود والترمـذي والنسائي وابن ماجه

٥- الأجوبة الصارفة لإشكال حديث الطائفة.

٦- الإجازة للتكبيرات السبع على الجنازة. - طبع دار الكتبي

٧- إحياء المقبور بأدلة بناء المساجد والقباب على القبور. - طبع بمصر

٨- اختصار مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا.

٩- الأخبار المسطورة في القراءة في الصلاة ببعض السورة.

- طبع دار الكتبي

١٠- إرشـاد المربعين إلى طرق حـديث الأربعين. أي «في من حـفظ على أمتي أربعين حديثاً...» - طبع بمصر

١١- الأربعون المتتالية بالأسانيد العالية.

١٢- الأربعون البلدانية للطبراني استخرجها من المعجم الصغير.

١٣- إزالة الخطر عمن جـمع بين صلاتين في الحـضر من غيـر مرض ولا خطر. - طبع بمصر

١٤- أزهار الروضتين فيمن يؤتى أجره مرتين.

١٥- الاستئناس بتراجم فضلاء فـاس. (وهو اختصار «سلوة الأنفاس» مع الذيل عليها)

١٦- إسعاف الملحـين ببيان حـال حديث: «إذا ألف القلـب الإعراض عن الله ابتلى بالوقيعة في الصالحين».

١٧- الاستعاضة بحديث: «وضوء المستحاضة».

١٨- الاستعاذة والحسبلة ممن صحح حديث البسملة. أي حديث «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أقطع». - طبع بمصر وبيروت

١٩- الأسرار العجيبة في شرح أذكار ابن عجيبة.

٢٠- الإسهاب في المستخرج على مسند الشهاب. مجلدين

٢١- الإشراف بتخريج الأربعين المسلسلة بالأشراف.

٢٢- إظهار ما كان خفيا من بطلان حديث: «لو كان العلم بالثريا».

٢٣- اغتنام الأجر في تصحيح حديث: «أسفروا بالفجر». - مطبوع

٢٤- الإفضال والمنة برؤية النساء لله في الجنة. - طبع بمصر

٢٥- إقامة الدليل على حرمة التمثيل. - طبع بمصر

٢٦- الإقليد في تنزيل كتاب الله على أهل التقليد. - مجلد ضخم

٢٧- الإقناع بصحة الصلاة خلف المذياع. - طبع بمصر

٢٨- الإلمام بطرق المتواتر من حديثه عليه الصلاة والسلام. كتب منه قدر مجلد.

٢٩- الأمالي المستظرفة على الرسالة المستطرفة. في أسماء كتب السنة المشرفة.

٣٠- الأمالي الحسينية.

٣١- إياك من الاغترار بحديث: «اعمل لدنياك». -طبع بمصر

٣٢- إيضاح المريب من تعليق إعلام الأريب.

٣٣- الاستنفار لغزو التشبه بالكفار.

* * *

[ب]

٣٤- بذل المهجة. منظومة تائية في ستمائة بيت في التاريخ.

٣٥- بلوغ الأمال في فضائل الأعمال.

٣٦- بيان الحكم المشروع في أن الركعة لا تدرك بالركوع. - مجلد

٣٧- بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري. تمت مقدمته في مجلد.

٣٨- بيان غربة الدين بواسطة العصريين المفسدين. - مفقود

٣٩- البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي.

- طبع بمصر

٤٠- البحر العميق في مرويات ابن الصديق. -جزءان

٤١- البيان والتفصيل لوصل ما في الموطأ من البلاغات والمراسيل.

٤٢- بيصرة المقلقن على بعثرة المقيمن.

* * *

[ت]

٤٣- تبيين البله ممن أنكر حديث: «ومن لغا فلا جمعة له».

٤٤- تبيين المبدأ في طريق حديث: «بدأ الدين غريبا وسيعود كما بدا».

٤٥- تخريج الدلائل لما في رسالة القيرواني من الفروع والمسائل.

وهو أصل كتاب مسالك الدلالة. - تم منه جزآن

٤٦- تخريج أحاديث الشفا. (كتب منه مجلد، وهو نصف الكتاب)

٤٧- تحفة الأشراف بإجازة الحبيب محمد بن هادي السقاف.

٤٨- تحفة القاصي والداني بشرح منظومة الزرقاني.

(في الخصال التي توجب الإظلال تحت العرش)

٤٩- تحفة المريد بما ورد في حلة أهل التجريد.

٥٠- تحقيق الآمال في إخراج زكاة الفطر بالمال. - طبع بتطوان

٥١- تذكرة الرواة. كتب منه مجلد

٥٢- ترتيب المسند. (مسند الإمام أحمد بن حنبل)

- تم منه مجلد وبعض الثاني

٥٣- تحسين الخبر الوارد في الجهاد الأكبر.

٥٤- تحسين الفعال في الصلاة بالنعال. - طبع بمصر

٥٥- تزيين السمعة بتعيين موقف المؤذن يوم الجمعة. أو تعريف من بر ببدعة أذان الجمعة عند المنبر.

٥٦- تسهيل سبيل المحتذي بتهذيب وترتيب سنن الترمذي.

٥٧- تشنيف الأذان باستحباب ذكر السيادة عند اسمه عليه الصلاة والسلام في الصلاة والإقامة والأذان. - طبع بمصر

٥٨- تعريف الساهي اللاه بتواتر حديث «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقول لا إله إلا الله».

٥٩- تعريف المطمئن بوضع حديث: «دعوه يئن».

٦٠- التصور والتصديق بأخبار الشيخ سيدي محمد بن الصديق. (ترجمة والده) - طبع بمصر

٦١- التعريف بما أتى به حامد الفقي في تصحيح الطبقتين خاصة من التصحيف (يعني طبقات الحنابلة وذيلها)

٦٢- توجيه الأنظار إلى توحيد العالم الإسلامي في الصوم والإفطار.

٦٣- تنوير المحبوب بتكفير الذنوب.

٦٤- التقييد النافع لمن يريد مطالعة الجامع.

* * *

[ج]

٦٥- جمع الطرق والوجوه لحديث: «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه».

٦٦- الجمع بين الإيجاز والإطناب في المستخرج على مسند الشهاب (مجلد)

٦٧- جهد الإيمان بطرق حديث: «الإيمان يمان».

٦٨- جؤنة العطار في طرف الفوائد ونواد الأخبار.

- تم منه ثلاث مجلدات وبعض الرابع

٦٩- الجواب المفيد للسائل المستفيد.

* * *

[ح]

٧٠- الحسبة على من جوَّز صلاة الجمعة بلا خطبة. - مجلد

(ذكر فيه ستين دليلاً على وجوب خطبة الجمعة)

٧١- حصول التفريج بأصول العزو والتخريج، (لم يتم). -مطبوع

٧٢- الحنين بوضع حديث الأنين.

* * *

[د]

٧٣- درء الضعف عن حديث: «من عشق فعف».

- (دار المصطفى)

٧٤- دفع الرجز بطرق حديث: «أكرموا الخبز».

* * *

[ر]

٧٥- رفض اللَّي بتواتر حديث: «من كذب عليَّ».

٧٦- رفع شأن المنصف السالك، وقطع لسان المتعصب الهالك في سنية القبض في الصلاة على مذهب مالك - وهو مقدمة لكتابه المثنوني والبتار في نحر العنيد المعثار-. -طبع بمصر

٧٧- رفع المنار لحديث: «من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار». - مطبوع

٧٨- رياض التنزيه في فضل القرآن وفضل حامليه. (وهو أوّل ما ألف).

-مجلد يوجد بدار الكتب المصرية.

٧٩- الرغائب في طرق حديث: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب».

* * *

[ز]

٨٠- زجر من يؤمن بطرق حديث: «لا يزني الزاني وهو مؤمن».

٨١- الزواجر المقلقة لمنكر التداوي بالصدقة.

* * *

[س]

٨٢- سبحة العقيق في ترجمة سيدي محمد بن الصديق.

- مجلد ضخم موجود بالخزانة العامة بالرباط

٨٣- سبل الهدى في إبطال حديث: «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا».

- طبع في تطوان ومصر وبيروت

* * *

[ش]

٨٤- شد الوطأة على منكر إمامة المرأة.

٨٥- شُرف الإيوان في حديث: «الممسوخ من الحيوان».

٨٦- شرح منظومة الزرقاني فيمن يظلهم الله بظله يوم لا ظل إلا ظله.

٨٧- شمعة العنبر ببدعة أذان الجمعة على المنارة وعند المنبر. أو (شن الغارة على بدعة الأذان عند المنبر وعلى المنارة)

- طبع بمصر

٨٨- شهود العيان بثبوت حديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان».

٨٩- شوارق الأنوار المنيفة بظهور النواجذ الشريفة. - طبع بمصر وبيروت

* * *

[ص]

٩٠- صرف النظر عن حديث: «ثلاث يجلين البصر».

٩١- صفع التياه بإبطال حديث: «ليس بخيركم من ترك دنياه».

٩٢- صلة الوعاة بالمرويات والرواة. (المعجم الكبير) - تم منه مجلد كبير

٩٣- الصـواعق المنزلة على من صـحح حديث البسـملة. (وهو رد على رسالة الرحمة المرسلة للشيخ عبـد الحي الكتـاني رحمه الله تعالى).

* * *

[ط]

٩٤- طباق الحال الحاضرة بخبر سيد الدنيا والآخرة.

(أو "مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية")- طبع مصر

٩٥- طرفة المنتقي للأحاديث المرفوعة من زهد البيهقي.

٩٦- الطرق المفصلة لحديث أنس في قراءة البسملة.

* * *

[ع]

٩٧- عواطف اللطائف بتخريج أحاديث عوارف المعارف.

- مجلد ضخم

٩٨- العتب الإعلاني لمن وثق صالح الفلاني.

٩٩- العقد الثمين في حديث: «إن الله يبغض الحبر السمين».

* * *

[غ]

١٠٠- غنية العارف بتخريج أحاديث عوارف المعارف.

(وهو اختصار العواطف)

* * *

[ف]

١٠١- فتح الملك العلي بصحة حديث: «باب مدينة العلم علي».

-طبع بمصر

١٠٢- الفتح المبين في الكلام على حديث إن الله يبغض الحبر السمين.

١٠٣- فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب (جزءان). - مطبوع

١٠٤- فصل القضاء في تقديم ركعتي الفجر على صلاة الصبح عند القضاء. طبع تباعاً في بعض الجرائد بتطوان.

١٠٥- فك الربقة بطرق حديث: الثلاث وسبعين فرقة.

* * *

[ق]

١٠٦- قطع العروق الوردية من صاحب البروق النجدية.

* * *

[ك]

١٠٧- كشف الرين في طرق حديث: «مر على قبرين».

١٠٨- كشف الخبي بجواب الجاهل الغبي. (وهو اعتراض اعترض به بعضهم على مسألة في كتاب الإقليد للمؤلف).

١٠٩- كتاب الحسن والجمال من الأحاديث المرفوعة خاصة.

١١٠- الكسملة في تحقيق الحق من أحاديث الجهر بالبسملة.

١١١- كتاب ليس كذلك في الاستدراك على الحفاظ (لم يتمه)

* * *

[ل]

١١٢- لب الأخبار المأثورة في مسلسل عاشوراء. - طبع بطنجة

١١٣- لثم النعم بنظم الحكم لابن عطاء الله.

* * *

[م]

١١٤- مجمع فضلاء البشر من أهل القرن الثالث عشر.

(تم منه مجلد كبير إلى حرف العين وضاعت مسودته)

١١٥- مسالك الدلالة على مسائل الرسالة لابن أبي زيد القيرواني.

وهو شرح لها بالحديث. - طبع بمصر

١١٦- مطالع البدور في جوامع أخبار البرور (عن بر الوالدين).

- طبع بطنجة ومصر

١١٧- مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب. - طبع بمصر

١١٨- مفتاح المعجم الصغير للطبراني. وهو ترتيبه على حروف المعجم.

١١٩- مسند المجالسة. وهو ترتيب أحاديث المؤانسة بالمرفوع من أحاديث المجالسة للدينوري على مسانيد الصحابة.

١٢٠- مسامرة النديم بطرق حديث: «دباغ الأديم».

١٢١- مسند الجن.

١٢٢- مناهج التحقيق في الكلام على سلسلة الطريق.

١٢٣- منية الطلاب بتخريج أحاديث مسند الشهاب. (مجلد)

١٢٤- المداوي لعلل المناوي في شرحيه على الجامع الصغير.

- وهو هذا الكتاب

١٢٥- معقل الإسلام، وهو شـرح لسنن البيهقي.

- تم منه مجلد ضخم

١٢٦- المستخرج على الشمائل المحمدية للترمذي. - مجلد

١٢٧- المسهم بطرق حديث: «طلب العلم فـريضة على كل مسلم».

- مطبوع

١٢٨- المعجم الوجيز للمستجيز. - طبع بمصر

١٢٩- مغنى الـنبيه عن المحـدث والفقـيه. وهو شرح للســنن الكبرى للبيهقي على طريقة المحلى لابن حزم مع الكلام على الأحاديث. على طريقة نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد، والحافظ المنذري في الترغيب والترهيب. - تم منه مجلد ضخم إلى كتاب الزكاة

١٣٠- المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير.

- طبع بمصر وبيروت

١٣١- المنتـده بتواتر حـديث: «المسلم من سـلـم المسلمـون من لسـانه ويده».

١٣٢- موارد الأمان بطرق حديث: «الحياء من الإيمان».

١٣٣- الموضوعات. كتب منه مجلد.

١٣٤- المناولة في طرق حديث المطاولة.

١٣٥- المنيه المجردة - مجلد وسط.

١٣٦- المؤانسة بالمرفوع من أحاديث المجالسة للدينوري.

١٣٧- المنتقى من مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا.

١٣٨- المنح المطلوبة في استحباب رفع اليدين في الدعاء بعد المكتوبة.

رد به على من يدعي أن رفع اليدين في الدعـاء بعد الصلوات بدعة مذمومة -طبع بفاس

١٣٩- المؤذن بأخبار سيدي أحمد بن عبد المؤمن.

- محفوظ بالرباط بالخزانة العامة

١٤٠- الميزانيات (وهي الأحاديث التي أسندها الذهبي في الميزان).

١٤١- المثنوني والبتـار في نحر العنيد المعـثار. الطاعن فيـما صح من السنن والآثار. - طبع بمصر وهولندا

* * *

[ن]

١٤٢- نصب الجرة لنفي الإدراج عن الأمر بإطالة الغرة.

١٤٣- نفث الروع بأن الركعة لا تدرك بالركوع.

١٤٤- نيل الحظوة بقيادة الأعمى أربعين خطوة.

١٤٥- نيل الزلقة بتخريج أحاديث التحفة المرضية.

١٤٦- نيل الطالب مـا يرجـوه من طرف حـديث اطـلبـوا العلم عند حسان الوجوه.

* * *

[هـ]

١٤٧- هداية الرشد لتخريج أحاديث بداية ابن رشد (مجلدين).

- طبع في لبنان

١٤٨- هـديـة الصغـراء بتصحيـح حـديث: «التوسـعـة عـلى العيـال يـوم عاشوراء».

١٥٠- الهدى الملتقى من أحاديث: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقا».

* * *

[و]

١٥١- وشى الإهاب بالمستخرج عـلى مسند الشهاب.

- ثلاث مجلدات ضخام

١٥٢- وسـائل الخلاص من تحـريف حديـث: «من فارق الدنيـا على الإخلاص».

* * *

أما شـعره رحمـه الله فإنه لم يكن موجـها وجهـته إلى هذا الفن ولا ميالا إليه، ومع ذلك فـقد كان يقوله أحياناً وهو ليس كشـعر الشعراء بل كشعر العلماء، فكان أحياناً يجيب على بعض الأسئلة الموجهة إليه شعراً أو يمدح أهل السنة أحياناً أخرى. وقد ذكر أكثر أشعاره في كتابه جؤنة العطار، وله قصائد ومنظومات منها:

١٥٣- قصيـدة في الجواب عن سؤال حول من يكشـفن رؤوسهن من النساء.

١٥٤- وتخميسه لقصيدة والده الرائية في فضل الذكر.

١٥٥- قصيدة في الاستغاثة بالله تعالى ومناجاته إياه.

١٥٦- قصيدة في الرد على زاهد الكوثري حول صفات الله.

١٥٧- قصيدة في مدح إخوانه الأثريين.

١٥٨- منظومة تائية في التاريخ في ستمائة بيت.

* * *

ثبت المصادر

- أسباب النزول للواحدي. ط. دار الحديث - القاهرة
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير. ط. دار الشعب -القاهرة
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. تأليف: ابن حبان البستي، ترتيب: ابن بلبان الفارسي. ط. مؤسسة الرسالة -بيروت
- الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم. ط. دار الراية
- الأدب المفرد للإمام البخاري. ط. عالم الكتب -بيروت
- الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر. ط. دار الكتب العلمية -بيروت
- الأسماء والصفات للبيهقي. ط. مكتبة السواري
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني. ط. دار الشعب -القاهرة
- الأنساب للسمعاني. ط. دار الجنان
- الأوائل للطبراني. ط. مؤسسة الرسالة -بيروت
- بغية الحارث عَن زوائد مسند الحارث. ط. الجامعة الإسلامية
- البحر الزخار «المعروف بمسند البزار». ط- مكتبة العلوم والحكم -المدينة المنورة
- البداية والنهاية لابن كثير. ط. مكتبة المعارف -بيروت
- تاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصفهاني. ط. ليدن -هولندا
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. ط. دار الكتاب العربي -بيروت

- تاريخ جرجان للسهمي. ط. عالم الكتب -بيروت
- تاريخ واسط لأسلم بن سهل المعروف ببحشل. ط. عالم الكتب -بيروت
- تحفة الأشراف للمزي. ط. حيدار آباد -الهند
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري للإمام الزيلعي. ط. دار ابن خزيمة -بيروت
- تذكرة الحفاظ للذهبي. ط. دار إحياء التراث العربي -القاهرة. ط. دار الكتب العلمية -بيروت
- تذكرة الغافلين للإمام السمرقندي. ط. دار الكتبي -القاهرة
- تقريب التهذيب لابن حجر. دار الرشيد -حلب
- تهذيب التهذيب لابن حجر. ط. دار الفكر -بيروت
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي. ط. مؤسسة الرسالة -بيروت
- التاريخ الكبير للإمام البخاري. نسخة مصورة على طبعة الهند (دار الكتب العلمية -بيروت)
- الترغيب والترهيب للمنذري. ط. دار الريان للتراث -القاهرة
- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك لابن شاهين. ط- دار ابن الجوزي
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر. ط. ابن تيمية -القاهرة
- التوبيخ والتنبيه لأبي الشيخ. ط. التوعية الإسلامية -القاهرة

- التوحيد لابن خزيمة. ط. دار الرشد -الرياض
- التوكل على الله لابن أبي الدنيا. ط. مكتبة القرآن -القاهرة
- الثقات لابن حبان البستي. ط. حيدر آباد -الهند
- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر. ط. دار ابن الجوزي
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري. ط. مصطفى الحلبي -القاهرة
- جامع الترمذي للترمذي. ط. دار الحديث -القاهرة
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي. ط. دار الكتب العلمية -بيروت
- الجامع المسند الصحيح المختصر في أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه للإمام البخاري. ط. دار الشعب -القاهرة
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصفهاني. ط. دار الكتاب العربي
- الحلم لابن أبي الدنيا. ط. مكتبة القرآن -القاهرة
- دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني. ط. عالم الكتب -بيروت
- دلائل النبوة البيهقي. ط. دار الكتب العلمية -بيروت
- الدعاء للطبراني. ط. دار البشائر الإسلامية -بيروت
- ذم الدنيا لابن أبي الدنيا. ط. مكتبة القرآن -القاهرة
- ذم الغيبة لابن أبي الدنيا. ط. دار الاعتصام -القاهرة. ط. مكتبة القرآن -القاهرة

- الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني. ط. المكتب الإسلامي -بيروت
- الزهد للإمام أحمدط. دار الكتاب العربي. ط. دار الفكر العربي
- الزهد لابن المبارك. ط. دار الكتب العلمية -بيروت
- الزهد لوكيع بن الجراح. ط. مكتبة الدار -المدينة المنورة
- الزهد الكبير للبيهقي. ط. مؤسسة الكتب الثقافية -بيروت. ط. لجنة التراث والتاريخ -الإمارات
- سنن ابن ماجه. ط. دار إحياء الكتب العربية -القاهرة
- سنن أبي داود. ط. دار الريان للتراث -القاهرة
- سنن سعيد بن منصور. ط. دار الكتب العلمية -بيروت
- سنن الدارقطني. ط. دار المعرفة -بيروت
- سنن الدارمي. ط. دار الفكر -بيروت. ط. دار إحياء السنة النبوية
- سنن النسائي. ط. دار الجيل
- السنة لابن أبي عاصم. ط. المكتب الإسلامي
- السنن الكبرى للبيهقي. ط. دار المعرفة -بيروت
- السنن الكبرى للنسائي. ط. دار الكتب العلمية -بيروت
- شرح السنة للبغوي. ط. المكتب الإسلامي
- شرح مشكل الآثار للطحاوي. ط. مؤسسة الرسالة -بيروت
- شرح معاني الآثار للطحاوي. ط. مطبعة الأنوار المحمدية -القاهرة

- شعب الإيمان للبيهقي. ط. دار الكتب العلمية -بيروت. ط. الدار السلفية -الهند
- الشمائل المحمدية للترمذي. ط. مؤسسة الكتب الثقافية -بيروت
- الشكر لله عزوجل لابن أبي الدنيا. ط. دار ابن كثير -بيروت. ط. مكتبة القرآن -القاهرة
- صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح. ط. دار الشعب -القاهرة
- صحيح مسلم. ط. دار إحياء الكتب العربية -القاهرة
- صحيح ابن خزيمة. ط. المكتب الإسلامي
- صفة الجنة لأبي نعيم الأصفهاني. ط. دار المأمون للتراث
- الصمت لابن أبي الدنيا. ط. دار الاعتصام -القاهرة
- الضعفاء الكبير للعقيلي. ط. دار الكتب العلمية -بيروت
- الطبقات الكبرى لابن سعد. ط. التحرير. ط. دار صادر -بيروت. ط. دار الكتب العلمية -بيروت
- علل الترمذي الكبير للترمذي. ط. دار الأقصى
- علل الحديث للرازي. ط. دار السلام -حلب. ط. دار المعرفة -بيروت
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي. ط. دار نشر الكتب الإسلامية
- العزلة للخطابي. ط. مكتبة الزهراء
- «العقل وفضله» و«اليقين» لابن أبي الدنيا. ط. مكتبة القرآن
- عمل اليوم والليلة لابن السني. ط. حيدر آباد -الهند

- عمل اليوم والليلة للنسائي. ط. مؤسسة الرسالة -بيروت
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر. ط. السلفية -القاهرة
- فردوس الأخبار بمأثور الخطاب للديلمي. ط. دار الريان للتراث -القاهرة
- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي. ط. دار الفكر
- قضاء الحوائج لابن أبي الدنيا. ط. ابن تيمية -القاهرة. ط. مكتبة القرآن -القاهرة
- القاموس المحيط للفيروزآبادي. ط. مؤسسة الرسالة -بيروت
- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة للهيثمي. ط. مؤسسة الرسالة -بيروت
- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي. ط. دار الفكر -بيروت
- الكنى والأسماء للدولابي. ط. دار الكتب العلمية -بيروت
- لسان الميزان لابن حجر. ط. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات -بيروت
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي. ط. المكتبة الحسينية المصرية.
- مجمع البحرين في زوائد المعجمين.
«المعجم الأوسط والمعجم الصغير للطبراني» للحافظ الهيثمي. ط. مكتبة الرشد -الرياض
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ الهيثمي. ط. دار الريان للتراث -القاهرة. ط. دار الكتب العلمية -بيروت
-محاسبة النفس لابن أبي الدنيا. ط. مكتبة القرآن

- مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد للحافظ ابن حجر العسقلاني. ط. مؤسسة الكتب الثقافية
- مسند الإمام أحمد. ط. المكتب الإسلامي المصورة على الطبعة الميمنية
- مسند أبي حنيفة مع شرحه لملا علي القاري. ط. دار الكتب العلمية -بيروت
- مسند أبي داود الطيالسي. ط. دائرة المعارف النظامية -حيدر آباد الهند
- مسند أبي عوانة. ط. دار الكتبي -القاهرة
- مسند أبي يعلي الموصلي. ط. دار الثقافة العربية
- مسند الشاميين للطبراني. ط. مؤسسة الرسالة -بيروت
- مسند الشهاب للقضاعي. ط. مؤسسة الرسالة -بيروت
- مصنف ابن أبي شيبة لابن أبي شيبة. ط. الهند
- مصنف عبد الرزاق لعبد الرزاق الصنعاني. ط. المجلس العلمي/ المكتب الإسلامي
- مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا. ط. دار الكتب العلمية -بيروت. ط. ابن تيمية -القاهرة. ط. مكتبة القرآن -القاهرة
- مكارم الأخلاق للطبراني. ط. دار الكتب العلمية -بيروت. ط. دار الثقافة
- معجم شيوخ أبي يعلي لأبي يعلي الموصلي. ط. دار المأمون للتراث.
- معجم شمال المغرب تطوان وما حولها د/ عبد المنعم سيد عبد العال. ط. دار الكاتب العربي ١٣٨٨هـ

- معرفة علوم الحديث للحاكم. ط. مكتبة المتنبي
- من عاش بعد الموت لابن أبي الدنيا. ط. مكتبة القرآن -القاهرة. ط. عالم الكتب -بيروت
- موسوعة أطراف الحديث النبوي لأبي هاجر محمد السعيد بسيوني. ط. دار الفكر -بيروت
- موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي. ط. مؤسسة الكتب الثقافية.
- ميزان الاعتدال للذهبي. ط. عيسى البابي الحلبي -القاهرة
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي. ط. دار الوعي -حلب
- المحلى لابن حزم. ط. مكتبة الجمهورية العربية
- المدخل إلى السنن الكبرى. ط. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي
- المراسيل لأبي داود. ط. مؤسسة الرسالة -بيروت
- المستدرك على الصحيحين للحاكم. ط. دار الكتب العلمية -بيروت
- المصباح المنير للفيومي. ط. مكتبة لبنان -بيروت
- المعجم لابن الأعرابي. ط. مكتبة الكوثر
- المعجم الأوسط للطبراني. ط. دار الحرمين -القاهرة
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث لمجموعة من المستشرقين. ط. ليدن -هولندا
- المعجم الكبير للطبراني تحقيق الشيخ / حمدي السلفي.

- المغني في الضعفاء للذهبي.
- المقاصد الحسنة للسخاوي. ط. دار الكتاب العربي
- الموضوعات لابن الجوزي. ط. دار الفكر
- الموطأ للإمام مالك. ط. دار الشعب -القاهرة
- المنتخب لعبد بن حميد. ط. دار الأرقم
- نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي. ط. المكتبة الإسلامية
- نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول للحكيم الترمذي. ط. دار الريان للتراث -القاهرة

* * *

منهج التحقيق

١ - نسخ المخطوطة من خط مغربي إلى خط مشرقي، وتصحيحها عدة مرات بعد صفها، وحيث كان لنا السبق في التوصل إلى النسخة المودعة دار الكتب المصرية، أمكننا ذلك من الاطلاع على ما لم يطلع عليه غيرنا، واستكمال النقص الواقع في النسخة المصورة المتداولة.

٢ - استبدال كلمة «حديث» والتي كان يستفتح بها المؤلف الكلام على كل حديث برقم الحديث في "فيض القدير"، في الجهة اليسار.

٣ - وضع أرقام مسلسلة لأحاديث كتاب "المداوي" ، في الجهة اليمنى، فجاءت على الشكل التالي:

الرقم المسلسل/ رقم الحديث في "الفيض"

٤ - لما لم يلتزم المؤلف بذكر الحديث بتمامه في كل مرة، قمنا بإكمال الحديث وضبطه مشكولاً، وإذا كان هناك اختلاف بين اللفظ الوارد في الكتاب واللفظ الوارد في "الفيض" نبهنا عليه في موضعه.

٥ - نبهنا كذلك على الاختلاف الواقع بين بعض نقولات المؤلف من النسخ المخطوطة -والتي كان يعتمد عليها- وبين تلك المطبوعة التي بين يدينا.

٦ - وضع الآيات الكريمة بين قوسين مزهرين وعزوها لمكانها.

٧ - وضع كل الأحاديث والألفاظ النبوية بين قوسين على هذا الشكل « ».

٨ - عزو الأحاديث إلى مصادرها في الكتب الحديثية على قدر المستطاع

وعلى قدر ما توفر لنا من مصادر، ووضعناها بين قوسين مربعين بعد اسم المصدر على هذا الشكل [ ].

٩ - إذا اقتضى سياق الكلام إضافة كلمة أو حرف لا يتم المعنى إلا بهما أضفناهما بين معقوفتين تمييزاً لهما عن نص المؤلف.

١٠ - وضع عناوين لبعض المسائل التي تحتاج لذلك بين معقوفتين.

١١ - ضبط الكلمات الغريبة، والإشارة إلى معانيها.

١٢ - حيث كانت رغبة شقيق المؤلف الشيخ عبد الله بن الصديق الاطلاع على نسخة "المداوي" لحذف بعض العبارات النابية في حق المناوي، قمنا بتجريدها من الكتاب دون التنبيه على ذلك في كل مرة لعدم تعلقها بموضوع الكتاب ولا بمادته العلمية.

* * *

وصف المخطوطة وتوثيقها

كُتب كتاب المداوي بخط مؤلفه وهو خط مغربي مقروء إلا ما كان في بعض المواضع المطموسة وهي لا تتجاوز الأربعة، نبهنا عليها في مواضعها.

ويتكون الكتاب من ستة أجزاء ضخام، من القطع المتوسط وعدد سطور صفحاته (٢٢) سطر، وكثيرا ما كان يستدرك المؤلف على هامش صفحاته بعض المخرجين الذين قد يكون أغفلهم أثناء الكتابة.

- الجزء الأول:

وعدد صفحاته (٤٨٨) صفحة قد كتب المؤلف على الصفحة الأولى منه: «الجزء الأول من المداوي لعلل المناوي للفقير إلى رحمة الله تعالى وعفوه أحمد بن محمد بن الصديق غفر الله له».

وفي الصفحة الثانية: استفتح بالبسملة ثم بمقدمة للكتاب لم تتجاوز الصفحة الواحدة، ثم شرع في مقصوده من كتابة الكتاب في الصفحة الثالثة مستهلا إياها «حرف الهمزة».

وانتهى المؤلف من تأليفه ضحوة يوم الخميس رابع عشر رمضان المعظم سنة خمس وستين وثلاثمائة وألف من الهجرة، وعدد أحاديثه (٥٧٩).

- الجزء الثاني:

وعدد صفحاته (٤٧٨) صفحة، انتهى المؤلف من كتابته بعد عصر يوم الجمعة خامس عشر شعبان سنة ست وستين وثلاثمائة وألف، وعدد أحاديثه (٥٧٢) بالمكرر.

- الجزء الثالث:

وعدد صفحاته (٤١٧) صفحة، ولم يؤرخ المؤلف تاريخ الانتهاء من تألفه ويشتمل على (٦٠٢) حديث.

- الجزء الرابع:

وعدد صفحاته (٤٧٩) صفحة، انتهى المؤلف من تأليفه عشية يوم السبت ثالث عشر جمادى الثانية سنة ثمان وستين وثلاثمائة وألف، وعدد أحاديثه (٧٤٠).

- الجزء الخامس:

وعدد صفحاته (٤٢٥) صفحة، انتهى المؤلف من كتابته عشية يوم الاثنين تاسع عشر محرم سنة تسع وستين وثلاثمائة وألف، ويشتمل على (٦٧٣) حديث.

- الجزء السادس:

وعدد صفحاته (٥٠٧) صفحة، انتهى المؤلف من إتمامه عقب صلاة الفجر من يوم الثلاثاء ثالث وعشرين ربيع النبوي على صاحبه أفضل الصلاة والتسليم وكتب المؤلف في الخاتمة:

«وهذا آخر ما قصدناه من تحرير أوهام المناوي الذي سميناه بـ«المداوي»، وكان ذلك عقب صلاة الفجر من يوم الثلاثاء ثالث وعشرين ربيع النبوي الأول من سنة خمس وسبعين وثلاثمائة وألف في منفانا بمدينة "سلا" عجل الله تعالى خروجنا منها آمين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين» اهـ.

وعدد أحاديث هذا الجزء (٦٠٨) حديث.

والمخطوطة في ملك المستشار الأستاذ / حسن التهامي متعه الله بالصحة والعافية، لا يوجد غيرها، ومودعة صورة منها بدار الكتب المصرية بتاريخ ١٩٨٧ تحت الأرقام التالية:

الجزء الأول تحت رقم ٤٣١٩٩

الجزء الثاني تحت رقم ٤٣١٩٨

الجزء الثالث تحت رقم ٤٣١٩٧

الجزء الرابع تحت رقم ٤٣١٩٦

الجزء الخامس تحت رقم ٤٣١٩٥

الجزء السادس تحت رقم٤٣١٨٣

* * *

الجزء الاول
من المداوى لعلل المناوى
للفقير الى رحمة الله تعالى
وعفوه احمد بن محمد
ابن الصديق
غفر الله
له

عنوان المخطوطة بخط المؤلف

(وهي الصحيفة الأولى من الجزء الأول)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى
آله واصحابه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين اما بعد فهذه نكت
وفوائد وتعليقات وزوائد تتعلق بما وقع في التيسير وبعض الفيض [illegible]
الجامع الصغير للشيخ عبد الرؤوف المناوي من الكلام على طرق احاديث المتن وعللها
وما يتعلق بالاسانيد ورجالها كنت علقت بعضها بهامش التيسير ثم لما وقفت
على الشرح الكبير المسمى بفيض القدير وجدته مع علو نفعه وكثرة فوائده اشتمل
اوهاما [illegible] اغلاطا من التيسير بمجرد ما كتبته على الدون وتتبعت ما
وجدته في الثاني وبسطت القول في بيان ذلك وتحقيقه وايضاحه وتحريره
لينتبه [illegible] عليه [illegible] حكما يرجع في فصل القول [illegible]
النقل [illegible] فان الشارح [illegible] هذه الصناعة اكثر من التخليط والاوهام
حتى اتى من ذلك بالعجب العجاب واعجب [illegible] بكتابه ولم يتبين [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

أول المخطوطة

(وهي الصحيفة رقم (٢) من الجزء الأول)

[illegible] بالإيراد [illegible] ولكن النعمة وفضل الله الذي لولا
[illegible] في الشرح [illegible] والراجح و[illegible]
تعالى قد انتفع منه [illegible] للشيخ [illegible] وعافية [illegible]
[illegible] حتى أجرى على يده من [illegible] ما أعظم أجره [illegible]
مخلوف من عمر آدم إلى النفخة [illegible] هذا [illegible] فاته
الباطلة أو غيرها لما يعرف من كتابنا هذا الاعتناء بتحرير الحق
وتمييز الخطأ من الصواب وانتصاراً للمؤلف المظلوم وإن كنت
قد شددت في التعبير أحياناً على الشارح فذلك لما جرأه
[illegible] وعظيم جراءته [illegible] الذي [illegible]
عند [illegible] ويقصد عثرة [illegible] لا سيما ولكن حفظ السيوطي رحمه الله
علينا وعلى المسلمين فضل كبير ومنة جسيمة بخدمته للعلم
ودفاعه عن الحق وتآليفه الكثيرة النافعة التي انتفعنا
بها ولا سيما في هذا العلم الشريف حتى صرنا نعده كأنه من أشياخنا
الذين تلقينا عنهم العلم مباشرة فوجب بذلك علينا حفظه
والانتصار له والدفاع عن مقاصده [illegible] وحفظ [illegible] وحرمته
المعتدى عليها بالباطل ونحن مع ذلك نرجو للشارح أن يعمه الله تعالى
برحمته ومغفرته ويسامحه فيما جناه [illegible] على هذا الإمام [illegible]
وأن يرحمنا جميعاً ويعصمنا من الخطأ والزلل والجراءة على أهل
الحق ويرزقنا شكر النعم والأدب مع الأئمة الأكابر الذين وصل إلينا
على أيديهم [illegible] علينا من العلم والمعرفة وخدمة [illegible]
الشريفة ويوفقنا لاتباع الحق والعمل بالعلم آمين وهذا
آخر ما قصدنا [illegible] المداوي الذي سميناه بالمداوي
وكان ذلك عقب صلاة [illegible] الثلاثاء ثالث وعشري
[illegible]

آخر المخطـوطـة

(وهي الصحيفة رقم (٥٠٥) من الجزء السادس)

[illegible] الأول من [illegible] وتسعين [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

آخر المخطـوطـة

(وهي الصحيفة رقم (٥٠٦) من الجزء السادس)